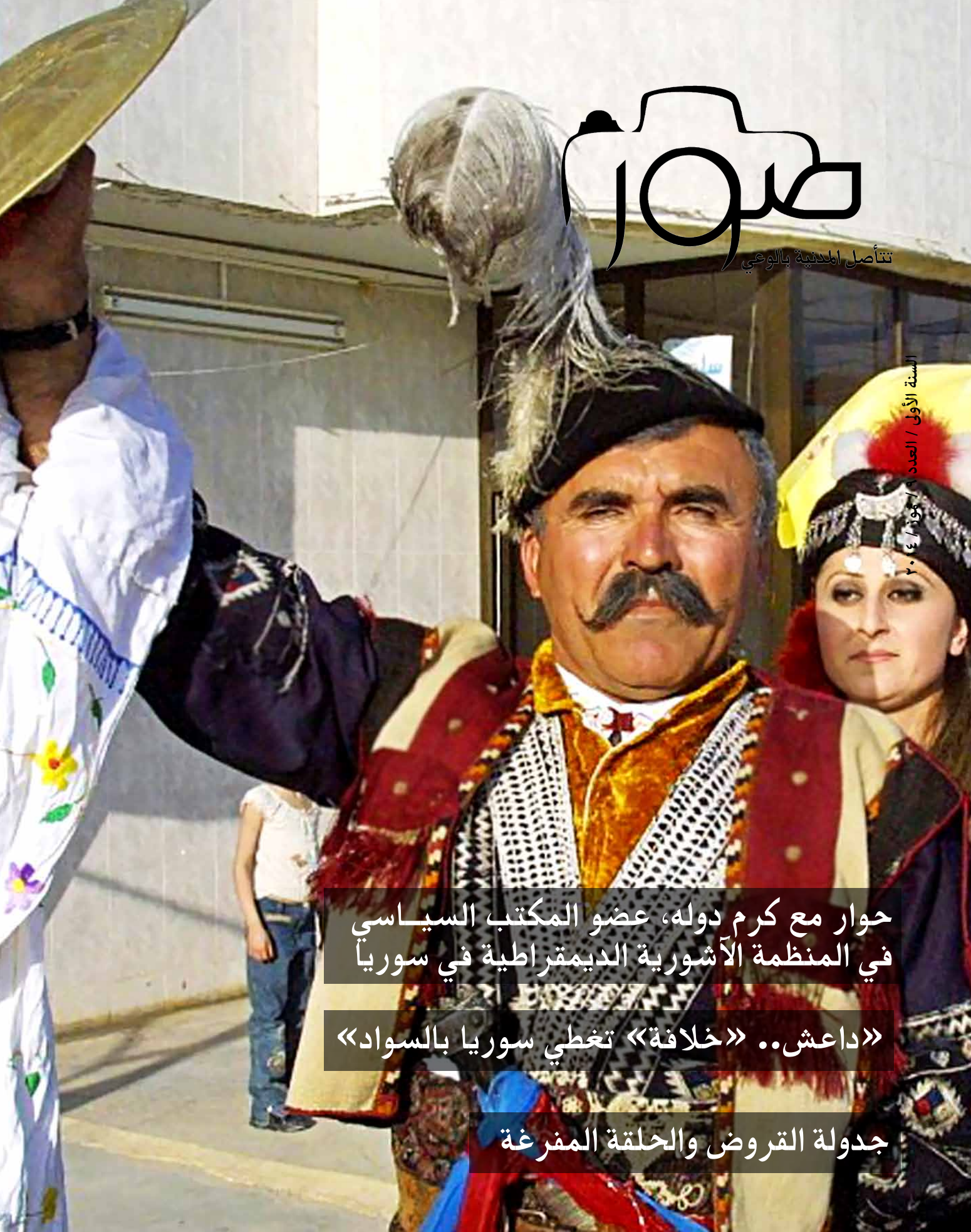

# صور

تتأصل المدنية بالوعي

السنة الأولى / العدد ٥ / حزيران ٢٠١٤

## حوار مع كرم دوله، عضو المكتب السياسي في المنظمة الآشورية الديمقراطية في سوريا

## «داعش.. «خلافة» تغطي سوريا بالسواد»

## جدولة القروض والحلقة المفرغة

# الفهرس

فصول من التيه السوري

الديمقراطيّة ومشكلة الأقليّات في سوريا

فيلم ساحرة الحرب
War Witch

الكلور السام: شكل آخر من أشكال السلاح الكيميائي ضد السوريين

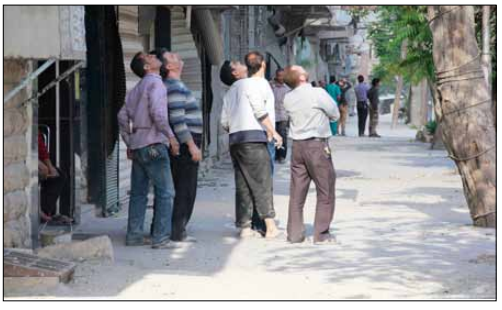

التغريبة الحلبيّة
النازحون يعيشون في البراري.. والمقيمون يُدفنون تحت الأنقاض



شهرية تعنى بالشأن المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات

**Email:**

info@suwar-magazine.org

**Facebook:**

suwar-magazine

**website:**

www.suwar-magazine.org

صادرة عن مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا | CCSDS

CENTER FOR CIVIL SOCIETY AND DEMOCRACY IN SYRIA

info@ccsdsyria.org

www.ccsdsyria.org

الغلاف الأخير: عمل للفنان أنس سلامة



المقالات المذيلة بأسماء أصحابها تعبر عن آرائهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو فريق التحرير

## عام على انطلاق مجلة «صور»:

# «صور» الواقع السوري.. وطموحات الإعلام البديل

عامٌ مضى على صدور العدد الأول من مجلة «صور»، في إطار مشروع «مركز المجتمع المدني والديمقراطية» لمواكبة عملية التغيير التي قرر السوريون خوض غمارها، للتخلص من إرث الدكتاتورية والاستبداد، والتأسيس لدولة القانون والديمقراطية.

ومضى العام ونحن شهودٌ على حالة الحرب الأهلية التي يعيشها هذا البلد الممزق، والذي يعاني سكانه المدنيون من أبشع الانتهاكات التي ترتكبها مختلف الأطراف المشاركة في الحرب، فكان القتل والتهجير، والتطهير الطائفي والعرقي، والاقتتال الأهلي والفوضى، والانتهاكات بحق المرأة والطفل، ومشاهد العنف والتوحش، هي ما فرض نفسه على المجلة، باعتباره «صور» الواقع السوري.

حاولنا خلال سنة كاملة، رصد المشهد السوري بكل تفاصيله بموضوعية، ودون الانحياز إلا للسوريين الذين أنهكتهم النزاعات وحروب الآخرين على أرضهم، بعد أن كانوا يحلمون بانجاز مشروعهم الخاص ببلد جميل بتنوعه البشري، تقوم فيه دولتهم العصرية التعددية، والقائمة على عقدٍ اجتماعي ودستور يعترف بكل المكونات والفئات والشرائح.

أمام هول الأزمة السورية، وحجم الدمار ومشاهد القتل اليومي الذي يتعرض له السوريون، تحاول مجلة صور أن تحيط بالمشهد السوري، لتنقل أهم التفاصيل التي تساهم بتكوين رؤية أوضح لدي السوريين.

وفي خضم كل ذلك لا تنسى المجلة أن تكون منبراً للرأي الحر، ومشروعاً معرفياً يستهدف رفع وعي السوريين بواقعهم أولاً، وبمفاهيم الفكر المدني والديمقراطية ثانياً، بكل ما تتطلبه هذه المفاهيم من إضاءة على الحقوق والمبادئ الأساسية التي تساهم بتحسين شروط حياة كافة فئات المواطنين، وخاصة الفئات النوعية التي تعيش الظروف الأسوأ على الصعيد الوطني، وتدفع الثمن الأكبر، كالنساء والأطفال والشباب والأقليات الدينية والقومية.

كانت بوصلتنا في مجلة صور منذ تأسيسها المواطن السوري الذي يعيش داخل البلاد، ويعاني بين مطرقة الحرب بكل عبثيتها وجنونها، وسندان الواقع المعيشي والظروف الاقتصادية والمادية الصعبة المرافقة للحرب، دون أن ننجر إلى الاصطفافات المطروحة سياسياً على الساحة السورية، والمتمثلة في ثنائية المعارضة والنظام، محاولين فقط نقل هموم ومشاكل الناس بمهنية وموضوعية، دون إغفال نقل وجهات النظر المختلفة المتداولة في سوريا، لأننا نعتبر ذلك حقاً من حقوق الجمهور علينا، حتى يكون على دراية ومعرفة بما يجري من حوله، وبناءً عليه يتمكن من اختيار ما يناسبه، ويصبح مسؤولاً عن قراراته.

شاب عملنا في المجلة، ككل الصحافة البديلة في سوريا، عدد من النواقص والثغرات، بحكم تعقيد الوضع ومحدودية الإمكانات، والصعوبات والتهديدات التي يعاني منها الصحفيون والمواطنون الصحفيون في ظل الحرب، إلا أن «صور» حاولت دائماً أن تتجاوز كل هذه المعوقات، وأن تطور من أدائها المهني والصحفي، وتتجاوز كل الثغرات التي تضعف هذا الأداء.

ورغم ذلك نؤمن أن الطريق مازال طويلاً أمام الصحافة البديلة لتصل إلى المستوى المرجو، لتكون (كما يفترض من اسمها) بديلاً حقيقياً لما هو سائد إعلامياً، ولتشكل القاعدة الضرورية لأي مشروع ديموقراطي شامل في البلاد، إذ لا دول ومجتمعات حرة بلا إعلام حر، وربما كان العكس صحيحاً. وبناء عليه فإننا في «صور» نرحب بكل الانتقادات ووجهات النظر المختلفة، والأفكار والمبادرات الجديدة، التي من شأنها أن تصوّب عملنا وتطوره باتجاه تحقيق الغاية المنشودة لكل إعلام حر.

تنتهج المجلة حالياً أسلوب الصحافة الاستقصائية، بنشرها العديد من التحقيقات والتقارير والقصص الصحفية التي تعالج الواقع السوري بكل جوانبه، كما أنها تنشر مقالات الرأي والمقالات الثقافية والحقوقية، وإذا كانت المدنية «تتأصل بالوعي» كما يؤكد شعار المجلة، فإن مجلتنا مفتوحة لكل أشكال التعبير والكتابة والعمل الصحفي، التي تساهم في تأصيل الوعي وترسيخه، وتعمل على تطوير الحالة المدنية بين السوريين، رغم كل الظروف القاسية والتحديات الصعبة.

# «داعش.. «خلافة» تغطي سوريا بالسواد»

## الرقة: عاصمة «الدولة الإسلامية»... مدينةٌ ترزح تحت القمع وتتّشح بالسواد

كمال شيخو

## داعش والنساء في منبج: هوس «اللباس الشرعيّ» ينقلب تحرّشاً علنياً في الشوارع!

سلاف أسعد

## مقاتلو داعش والفتيات السوريات... حبٌّ وزواج من طرف واحد!

سلاف أسعد

# الرقة: عاصمة «الدولة الإسلامية» مدينةٌ ترزح تحت القمع وتتّشح بالسواد

كمال شيخو

في وسط مدينة الرقة شمال شرقيّ سورية، رُفع علمٌ أسود على ساريةٍ هي الأطول في المدينة. إنه العلم الذي يتخذه تنظيم «الدولة الإسلامية» شعاراً له. وأصبح مبنى المحافظة المقرّ الرئيسيّ للتنظيم ومكتباً لوالي الإمارة.

مدينة الرقة، أو «إمارة الرقة»، أصبحت عاصمة الخلافة الإسلامية بعد إعلان ما يسمّى بتنظيم «الدولة الإسلامية» نهاية الشهر الماضي قيام «الخلافة»، ومبايعة زعيمه أبي بكرٍ البغداديّ «خليفةً للمسلمين».

على إثر ذلك ملأت لافتاتٌ وكتاباتٌ جدران شوارع «الولاية»، تدعو الأهالي إلى التقيّد بالشريعة الإسلامية حسب منظور «الدولة» المتطرّف، وتحوّلت أغلب المقرّات الحكومية سابقاً إلى مكاتب للتنظيم، وأصبحت كنيسة سيدة البشارة وسط المدينة مكتباً دعوياً له.

خرجت الرقة عن سيطرة النظام في الخامس من شهر آذار العام الماضي. وسيطر التنظيم على المدينة بعد انسحاب حركة أحرار الشام وجبهة النصرة منها في نهاية أيلول من العام نفسه. ولا تزال هناك ثلاثة مقرّاتٍ تابعةٌ للجيش الحكوميّ الموالي لنظام الأسد، وهي قيادة الفرقة 17 شمال المدينة بنحو كيلومترٍ واحد، ومطار الطبقة العسكريّ غرب المدينة، ويبعد حوالي 50 كيلومتراً على طريق عام الرقة ـ حلب، والمقرّ الثالث للواء 93 شمال غرب الرقة، ويبعد عنها 55 كيلومتراً في بلدة عين عيسى.

### فرض «الشريعة»

عندما يعلو صوت الأذان، يتسارع سكان المدينة إلى أقرب جامعٍ لأداء الصلاة. أصحاب المحالّ التجارية عليهم إغلاقها والذهاب لأداء الصلاة جماعةً، بعد أن فرض التنظيم قوانين وتشريعاتٍ على السكان «تعود إلى القرون الوسطى»، حسب ناشطي المدينة. إذ «يُجلد 70 جلدةً كلّ من يتلفّظ بكلمة داعش»، و«تُمنع الفتاة من ارتداء الجينز والكنزة، وعليها باللباس الإسلامي -وفق مفهوم داعش- وهو النقاب والبرقع». كما «يمنع وضع الملابس النسائية على واجهة المحلات، ويجب أن تكون بائعة الملابس النسائية امرأة».

كما يجب أن «تغلق محالّ الخياطة النسائية في حال وجود ذكرٍ في المحل. وتمنع زيارة النساء للأطباء بقصد المعالجة، وعليهنّ زيارة الطبيبات حصراً». ومنع التنظيم «تدخين السجائر والنرجيلة»، وأمر بإغلاق صالونات الحلاقة الرجالية، ومنع تقصير شعر الرجال والفتيان. كما أصدر تعليماتٍ تمنع الشبان من تسريح شعرهم بقصّاتٍ حديثةٍ، أو وضع أيّة مادةٍ على الشعر.

علّقت الناشطة سعاد نوفل(1) على هذه القوانين قائلةً: «أنا مُحجّبةٌ منذ 25 عاماً، لأنني قرّرت أن أتحجّب ولم يفرض عليّ أحدٌ الحجاب. المسألة حريةٌ شخصيةٌ وقناعةٌ، ولا تأتي بالإكراه أبداً». شرحت سعاد لمجلة (صور) أنّ «ما تفعله داعش هو نوعٌ من ممارسة السلطة الاستبدادية تحت غطاء الإسلام، ولكنها بعيدةٌ كلّ البعد عنه. هي، بذلك الفعل القسريّ والترهيب والجلد، تعمد إلى تشويه الإسلام».

غادة(2) من سكان الرقة، ولا تزال تعيش فيها، نقلت تباين آراء الناس حول قوانين التنظيم، «فبعضهم يرى أن الوضع بات أفضل، وآخرون يعتقدون أنه صار أسوأ بكثير، وبعض الناس يقولون إن وضعنا في زمن النظام كان أفضل». وعبّرت غادة عن رأيها لمجلة (صور) صراحةً بالقول: «كل شي عم يعملوه غلط بغلط. أساساً ما حدا مقتنع بكل اللي عم يعملوه باسم الدين». وأضافت: «تركوا كل شي ولحقولي المرأة وحجاب المرأة. شو الفائدة إذا لبسوا الحجاب والبرقع مكرهين، وبمجرّد ما طلعوا من الرقة شالوه؟!».

ويروي سكان المدينة أن كتيبة الخنساء التابعة للتنظيم قامت باعتقال عشر طالباتٍ عند قيامها بجولةٍ تفتيشيةٍ، بداية العام الدراسيّ، على إحدى المدارس الثانوية، بحجة أن النقاب الذي يرتدينه غير شرعيّ، وأنهنّ وضعن المكياج على وجوههنّ تحت النقاب. كما اعتقلت الكتيبة ذاتها فتاتين من وسط المدينة، زعمت أنهما خلعتا النقاب عن وجهيهما. وحكمت عليهما قاضيةٌ تابعةٌ للتنظيم بالجلد 30 جلدةً.

### «الرقة تلبس ثوباً محنّىً بالسواد»

يروي الدكتور وليد(3) اللحظات الأخيرة قبل فراره من المدينة، بعد أن اتهمه التنظيم بالكفر والعلمانية، وأنه من أتباع الشيطان وموالٍ للغرب. وقتها أدرك أنه إما سيعتقل، أو ستتم تصفيته لا محالة كباقي

النشطاء، لذلك قرّر الهرب من المدينة. طلب الدكتور وليد منّا ذكر اسمه الأوّل فقط، خوفاً على أقربائه ممن بقيوا في المدينة. ووصف الرقة بالقول: «عندما غادرتها كانت حزينة؛ وبـدأت تتشح بالسواد يوماً بعد يوم. كنا نقول عنها بأنها أوّل عروسٍ للحرية، ولكنها استقبلت زفافها بثوب عرسٍ محنّىً بالسواد».

أما المعارض خلف الجربوع(4)، الذي اعتقل ثلاث مرّاتٍ كانت أخراها على يد التنظيم، وبقي حوالي شهرين في السجن على خلفية نشاطه الثوريّ في الرقة، فقد فرّ هارباً من المدينة بعد أن وُضع اسمه على قائمة التصفية. يقول خلف لمجلة (صور): «لم يختلف اعتقالي الأخير، واستقبالي في السجن، عما شهدته في الاعتقالات السابقة لدى النظام». وأضاف: «أنا متشائمٌ جداً بالنسبة إلى مستقبل المدينة، فالرقة أصبحت فأر تجارب للقوى الكبرى اللاعبة بالصراع السوريّ، والتنظيم فصلٌ من فصوله. فالقوى الدولية لا زالت ترى أنّ له دوراً وظيفياً في المرحلة القادمة، وتحديداً في الصراع السنيّ - الشيعيّ».

الدكتور وليد قال إنّ «التهديدات وصلت إلى النشطاء تباعاً. لم نأخذها على محمل الجدّ في البداية، إلى أن بدأت داعش بتقوية قبضتها الأمنية على مدينة الرقة، وبدأت بسلسلة عملياتٍ لخطف الناشطين والأطباء ووجهاء البلد». ولكن الشعرة التي قصمت ظهر البعير، حسب الدكتور وليد، كانت اغتيال التنظيم أحد نشطاء المدينة الذي كان يلقب بـ «روبن هود» لكثرة حبه لفعل الخير، وكان أصدقاؤه يسمونه «مهند حبايبنا». وقتها أدرك الدكتور وليد أنّ التهديدات يجب أن تؤخذ على محمل الجدّ، ومن يومها فرّ أغلب النشطاء من المدينة خوفاً على حياتهم.

ويروي خلف الجربوع: «بقيت متخفياً لحوالي الشهر في الرقة، إلى أن انتهت الاشتباكات بين حركة أحرار الشام، التي كانت تسيطر على الرقة مع جبهة النصرة من جهة، وتنظيم الدولة الإسلامية من جهةٍ ثانية»، وأضاف: «أصدقاءٌ لي أخرجوني من المدينة إلى تركيا، خوفاً عليّ بعد قرار داعش بتصفيتي».

ومن أبرز التشكيلات القمعية للتنظيم جهاز «الحسبة» أو المحاسبة، الذي يقوم باعتقالاتٍ عشوائيةٍ ومداهماتٍ، ويعدّ مصدر الخوف الأول بين الناشطين. ويقوم الجهاز بتسيير دورياتٍ لمراقبة الناس، والتأكد من عدم مخالفتهم لأيٍّ من القوانين، والتي تشمل اللباس الشرعيّ للنساء، ومنع التدخين والنرجيلة، وكذلك منع النساء من السير في الشوارع من دون «محرم»، وإجبار أصحاب المحالّ التجارية على إغلاق محالهم والتوجه إلى الصلاة في أوقاتها.

### الجزية على مسيحيّي الرقة

لم تطل ممارسات التنظيم المسلمين فقط، إذ فرض جزيةً على مسيحيّي المدينة. وأصدر بتاريخ 23 شباط من العام الجاري عهداً سمّي بـ»أول عقد ذمةٍ في الشام بين الدولة الإسلامية ونصارى ولاية الرقة». نصّ على أن «يلتزم النصارى- أي المسيحيين- بدفع جزيةٍ على كلّ ذكرٍ منهم مقدارها أربعة دنانير من الذهب على أهل الغنى، ونصف ذلك على متوسطي الحال، ونصفه على الفقراء».

ويضيف «العهد» أن على المسيحيين أن «لا يحدثوا في مدينتهم ولا فيما حولها ديراً ولا كنيسةً ولا صومعة راهـب، ولا يجدّدوا ما خرب منها، وألا يظهروا صليباً ولا شيئاً من كتبهم في شيءٍ من طرق المسلمين أو أسواقهم، ولا يستعملوا مكبرات الصوت عند أداء صلواتهم وكذلك سائر عباداتهم».

وكشف مسيحيٌّ(5) من سكان الرقة لمجلة (صور)، طلب عدم ذكر اسمه لأنه لا يزال

يقيم داخل المدينة، أن «التنظيم شرع فرض جزيةٍ سنويةٍ على الذكور، بدءاً بمبلغ 25 ألف ليرةٍ سوريةٍ (حوالي 150 دولاراً أمريكياً) عن العاطل عن العمل، و50 ألفاً للعامل (حوالي 300 دولار)، ومئة ألف (600 دولار) لأصحاب الأملاك والمحال التجارية». وأضاف أنّ «هذه الأتاوى المفروضة لا يستطيع الجميع تسديدها». منوهاً إلى أنّ «الكثير من العوائل المسيحية غادرت سورية، واضطرّت إلى التنازل عن ملكياتها بعقودٍ صوريّةٍ لجيرانها وأصدقائها من المسلمين، خشيةً من أطماع داعش وسعيهم للاستيلاء عليها».

وكان المسيحيون يشكلون ثلث سكان محافظة الرقة، في المسح الإحصائيّ لعام 1985. حوالي نصفهم من الروم الأرثوذكس، في حين تشكل سائر الطوائف المسيحية النصف الآخر. وتوجد في المحافظة أربع كنائس، اثنتان في المدينة هما سيدة البشارة والشهداء، وكنيسة القديسين الشهيدين سرجيوس وباخوس في مدينة الطبقة، وكنيسةٌ في مدينة تلّ أبيض.

وقام عناصر من التنظيم، في 26 من أيلول العام الماضي، بإنزال الصليب من على كنيسة سيدة البشارة وسط الرقة. إلا أن الحدث قوبل بالرفض من نشطاء المدينة، وقادت الناشطة سعاد نوفل، ومجموعةٌ من الناشطين، تظاهرةً مناهضةً لاستنكار الحدث؛ حملوا فيها الصليب ليعيدوه إلى داخل الكنيسة.

**هوامش:**

1. سعاد نوفل: شقيقة غدير نوفل زوجة المعارض فراس الحاج صالح، المعتقل لدى الدولة الاسلامية. هربت نهاية شهر أيلول من العام الماضي إلى تركيا لرفضها ممارسات التنظيم. وكانت ترفع يومياً كرتونةً تطالب فيها الدولة الإسلامية بالكفّ عن أساليبها في إرهاب الناشطين وسكان المدينة. هاجرت إلى هولندا، وهي لاجئةٌ هناك.

2. غادة: من سكان الرقة. استدرج التنظيم ابن خالتها الوحيد وأقنعه بالانضمام إلى صفوف الجهاديين، فقتل في شهر آذار في معارك التنظيم ضد قوات حماية الشعب في مدينة كوباني.

3. الدكتور وليد: هرب نهاية العام الماضي بعد تهديد التنظيم بقتله. كان طبيباً يعمل في المشافي الميدانية، إلا أن انتقاداته العلنية لممارسات الدولة الإسلامية عرّضت حياته للخطر. فرّ إلى تركيا ومن بعدها سافر إلى ألمانيا طالباً اللجوء فيها.

4. المعارض خلف الجربوع: تعرّض للتهديد بعد أن وضعه التنظيم على قائمة التصفية، كما هدّده بقتل ابنه البكر حسين. فرّ من المدينة أواسط شهر تشرين الثاني/نوفمبر مع ابنه. ويقيم في مدينة أورفة بتركيا.

-5 مسيحيٌّ من سكان الرقة يدّعي أنه دخل الدين الإسلاميّ خشيةً من التنظيم، ولعدم قدرة عائلته على دفع الجزية السنوية، وخوفها على ممتلكاتها.

# داعش والنساء في منبج:
# هوس «اللباس الشرعيّ» ينقلب تحرّشاً علنياً في الشوارع!

سلاف أسعد

بينما كانت فريال تقوم بعملها المعتاد في التدريس، وتعطي طلابها الحصّة الدراسيّة المقرّرة في إحدى مدارس منبج، دخل الصفّ شخصٌ غريبٌ دون استئذان، وسألها: «لماذا لا تضعين الخمار على وجهك؟». ردّت فريال بحزم: «أنا أعرف الشرع، ولستُ بحاجةٍ إلى من يعلّمني إيّاه». غضب الرجل من ردّها وسألها: «هل أنت متزوجة؟». وعندما أجابته بنعم قال: «طلّقي زوجك وسنزوّجك أحد عناصرنا كي يعلّمك شرع الله»!

أصبح هذا المشهد من يوميّات مدينة منبج، الواقعة في ريف حلب على الحدود التركية، والمعروفة بتنوّع مكوّناتها العرقية، واعتدال أهاليها دينياً واجتماعياً.

تكنّى منبج أحياناً بمدينة البحتري، إذ ولد فيها هذا الشاعر العباسيّ الشهير. وتولى إمارتها، إبّان عهد الدولة الحمدانية، الشاعر الأمير أبو فراس الحمدانيّ. وتعاقب على حكمها العديد من الحكام منذ ذلك الحين. وعاش فيها العديد من الأقوام إلى يومنا هذا. فشكّلت لوحةً تعكس تنوّع سوريا، إذ أدّى تنوّعها العرقيّ (عرب - كرد – شركس - تركمان) إلى التنوّع في العادات والتقاليد وأنماط اللباس.

غير أن المدينة متشحةٌ بالسواد اليوم، تفتقد الألوان بقيادة حاكمها الجديد أبو لقمان الكويتيّ، بعد أن دخلت عناصر تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» إليها أواخر عام ٢٠١٢، تحت اسم «الكتائب الإسلامية»، إلى جانب بعض كتائب الجيش الحرّ. وما لبثت «الدولة» أن انقلبت على شركائها، من خلال شنّ حملة اعتقالاتٍ واسعةٍ ضدّ قادة الجيش الحرّ وعناصره وبقية الكتائب الإسلامية، إلى أن تمّ لها التفرّد بالسيطرة على المدينة وريفها.

منذ أن خضعت المدينة لحكم تنظيم الدولة فُرضت مجموعةٌ من القوانين التي تخصّ لباس المرأة وخروجها، ومسائل التعليم والاختلاط في الأماكن العامة والمدارس، دون مراعاة خصوصية المدينة وتنوّعها القوميّ.

أبو مجاهد، المسؤول التعليميّ لتنظيم الدولة في المدينة، يقوم بجولاتٍ على مدارسها بشكلٍ دوريٍّ، كي يتأكّد من تطبيق القوانين والقراراتٍ التي تخصّ المدارس المختلطة، والتي كانت تقتصر - قبل دخول التنظيم - على المدارس الابتدائية، فقد فُرض «اللباس الشرعيّ» على البنات.

تقول سهى، وهي طالبةٌ في المرحلة الإعدادية: «يقف بعض عناصر الدولة أمام باب المدرسة ويقومون بتوجيه كلماتٍ قاسيةٍ للفتيات أثناء دخولهنّ إلى المدرسة، مثل (فاسقة، مرتدة). ويهدّدونهنّ بأنهم سيقومون بتزويجهنّ لعناصر التنظيم في حال عدم التزامهنّ باللباس الشرعيّ».

غير أن غطاء الرأس واللباس الشرعيّ قد لا ينفع أحياناً مع هؤلاء العناصر، إذ باتوا يتدخّلون حتى في التفاصيل الصغيرة. كما حدث مع منى، الطالبة في الصفّ التاسع (١٤ سنة)، أثناء خروجها من المدرسة. فقد كانت تضع الغطاء الشرعيّ، ولكنها رفعت عباءتها قليلاً كي لا تتعثر وتقع على الأرض، فقام أحد عناصر تنظيم الدولة بتهديدها بأنه سيطلق النار على قدميها إذا رآها ترفع العباءة مرةً أخرى.

ولم تقتصر مضايقات عناصر تنظيم الدولة على الطالبات، بل تعدتهنّ إلى تهديد الآنسات والأساتذة داخل الصفوف الدراسية، واعتقال البعض الآخر بحجة أنهم يسمحون للفتيات بعدم وضع الغطاء الشرعيّ ضمن الدرس. وقاموا بتخصيص غرفٍ منفصلةٍ لكلٍّ من الأساتذة والآنسات، منعاً للاختلاط بين المعلمين من الجنسين داخل المدرسة.

تقول منى (٢٦ سنة)، وهي مدرّسة: «بينما كنت في الحصّة الدراسيّة دخل علينا أحد العناصر صائحاً: «ما هذا الفسق والفجور؟! سنمنعك من التدريس إذا تكرّر هذا الموقف». ويقصد بذلك عدم ارتدائي لما يرى أنه «اللباس الشرعيّ» داخل الصفّ».

دفع تكرار التهديدات التي يطلقها عناصر تنظيم الدولة بحقّ الطالبات الكثير من الأهالي إلى الامتناع عن إرسال بناتهم إلى المدارس، خوفاً عليهنّ من إرهاب عناصر «الدولة». تؤكد أمّ محمّد أنها منعت ابنتها، وهي في الصفّ التاسع، من الذهاب إلى المدرسة، خوفاً عليها من المسلحين الذين لا يستثنون أحداً من تدخلاتهم، حتى طالبات المرحلة الابتدائية. وقالت إنها لا تشعر بالاطمئنان على ابنتها وهي تمشي بين هؤلاء الرجال المسلحين، الذين لا تكفّ أعينهم عن مراقبة أجساد النساء في الشوارع!

ولم تقتصر تلك الإجراءات على المؤسّسات التعليميّة والمدارس، بل كانت وطأتها أشدّ -على النساء بشكلٍ خاصٍّ- في الأسواق، حيث تتجوّل دوريات تنظيم الدولة لمراقبة حركة الناس ولباس الفتيات، ويقوم عناصرها بتوجيه الإهانات للفتيات اللواتي لا يرتدين اللباس الشرعيّ.

فبينما كانت فاطمة (٢٤ سنة) وصديقتها تقومان بجولةٍ في السوق لشراء بعض الحاجيّات، اعترض أحد عناصر الدولة طريقهما، وقام بسحبهما إلى داخل أحد المحلات التجارية، وطلب من فاطمة غسل وجهها بالماء والصابون لإزالة (المكياج) الذي تضعه. ثم التفت إلى صديقتها وسألها: «لماذا لا تضعين الغطاء الشرعيّ؟». غير أن الفتاة ردّت عليه بالقول: «ليس لك علاقة بي»، فبدأ الرجل بالصراخ عليها: «لا أحد يستطيع أن يتحدّاني، فكيف تجرؤين على أن تحدثيني بهذه الطريقة؟!». وهدّدها باعتقال والدها قائلاً: «سنستضيفه لدينا بضعة أيام لنعلّمه الشرع». وأجبرها على شراء غطاءٍ للوجه، بينما كان الشّباب في الشارع يتفرّجون على ما يحصل، دون أن يتجرّأ أحدٌ على التدخل.

تسيّر دوريات «الدولة» في الأسواق بواسطة سياراتٍ عليها مكبّرات

الصوت، وهاجسها الأساسيّ فرض اللباس الشرعيّ، المكوّن من عباءةٍ سوداء واسعة وفضفاضة، وكفوفٍ لليدين، وغطاء وجهٍ (نقاب). وتعدّ العباءات الضيّقة أو الشفّافة مخالفةً صريحةً للباس الشرعيّ، كما أن أيّة زينةٍ أو عطرٍ أنثويٍّ يستفزان المسلحين إلى درجة الجنون!

ولا يقتصر تطبيق اللباس الشرعيّ على الفتيات، بل يحاول تنظيم الدولة فرضه حتى على النساء الكبيرات في السنّ. كما حدث مع أم أحمد، وهي امرأةٌ تجاوز عمرها الثمانين عاماً، حين طلب منها أحد عناصر «الدولة» أن تضع الخمار على وجهها، فاستغربت المرأة الثمانينية من طلبه بقولها: «لكنني امرأةٌ عجوزٌ يا بنيّ!»، فردّ الرجل: «يجب أن تطبّقي شرع الله».

على الرغم من كلّ هذه الإجراءات، ومحاولات تنظيم الدولة تطبيق شريعته على أسواق المدينة وسكانها، إلا أنه فشل في السيطرة الكاملة على تصرّفات الناس بشكلٍ عامٍّ والنساء بشكلٍ خاصّ. فقرّر تطبيق إجراءاتٍ عقابيةٍ بحقّ أصحاب المحلات التجارية، تتضمّن السجن لمدّة خمسة أيامٍ لكلّ من يقوم بالبيع لأيّة فتاةٍ لا ترتدي اللباس الشرعيّ. كما تمّ تحذير أصحاب السرافيس بأن من يسمح للفتيات اللواتي لا يرتدين اللباس الشرعيّ بالصعود إلى مركبته سيعاقب بالحجز عليها، وبالسجن لمدّة خمسة أيامٍ.

يرى بعض المتابعين أن هذا الهوس الداعشيّ باللباس الشرعيّ، وبمراقبة أجساد النساء لضمان احتشامها، يخفي كبتاً مزمناً وهوساً جنسياً شديداً. وما الملاحظات والإهانات التي يتفوّه بها عناصر التنظيم بحقّ النساء في الشوارع والمدارس، واعتراض طريقهنّ وهنّ سائراتٌ، إلا شكلٌ من أشكال التحرّش الجنسيّ المعكوس، لا تسلم منه حتى العجائز والقاصرات، بدعوى العفة وتطبيق شرع الله!

# مقاتلو داعش والفتيات السوريات... حبٌ وزواج من طرف واحد!

سلاف أسعد

تضم صفوف تنظيم الدولة الإسلامية، التي تسيطر على مناطق واسعة في شمال سوريا وشمال شرقها، العديد من الجنسيات الأجنبية والعربية، والتي تشكل في غالبيتها قيادات هذا التنظيم، وتمتلك السلطة والمال، غير أن غالبية هؤلاء المقاتلين الأجانب جاؤوا إلى سوريا بمفردهم من دون أسرهم، ما استدعى إقبالهم على الزواج، وطلب يد السوريات في المدن التي تحت حكمهم.

وفي مدينة منبج التي باتت تعج بالمقاتلين الأجانب الباحثين عن الزواج، بعد خضوعها، لسيطرة «الدولة الإسلامية»، وجد المقاتلون الأجانب في النازحات إلى المدينة ضالتهم، حيث يقدر عدد النازحين في المدينة بحدود ٢٥٠ ألف نازح، يعيشون ظروفاً اقتصادية ومادية بالغة الصعوبة، أصبحوا معها لقمة سائغة لمقاتلي التنظيم الذين استغلوا فقرهم وحاجتهم، من خلال دفع مهور تصل في أغلب الأحيان إلى ٣٠٠ ألف ليرة.

### الزواج لفترات قصيرة وتعدد الزوجات

تقول سهام، وهي فتاة في الخامسة والعشرين من العمر، نزحت من مدينة حمص: «عندما عُرض علي الـزواج من أحد عناصر داعش، شعرت بسعادة فائقة، فمهري كان ٦٠٠ ألف ليرة».

ظنت سهام أنها ستعيش حياة رائعة، تمكنها من مساعدة أسرتها الفقيرة المكونة من ستة أفراد، ولكن بعد زواجها من العنصر، وهو سعودي الجنسية، قام بطردها من المنزل دون سبب واضح، دون أن يمضي أكثر من شهر على الزواج!

انتظر أهلها فترة لعل الزوج يأتي ويسترجعها، وعندما يأس الأب قام بأخذ ابنته إلى زوجها لمعرفة سبب طردها، غير أنهما فوجئا بامرأة غريبة تفتح الباب، وعندما سألتها سهام عن هويتها قالت إنها زوجة العنصر الجديدة.

وما حدث مع ياسمين كان أقسى، لأن الزوج السعودي استخدم معها العنف، حيث تم إسعافها إلى المشفى بحالة خطرة، ويقول الممرض محمد: «الفتاة وصلت المشفى بين الحياة والموت، حيث كانت تعاني من رضوض ونزيف نتيجة الضرب المبرح، وعندما سئلت عمن فعل بها ذلك، أكدت أنه الزوج».

ولا تختلف قصة وصال كثيراً عن قصة سهام، لكنها لم تكن تهتم بالمهر، بقدر ما كانت مبهورة ومخدوعة بفكرة أن عناصر التنظيم يقومون بتطبيق شرع الله، وما إن تقدم لها

أحد المقاتلين وهو تونسي الجنسية، حتى وافقت سريعاً دون تردد، وبقيت متزوجة منه لمدة لا تتجاوز الشهر، ثم طلقها دون سبب يذكر. تقول وصال: «سمعت من الجيران أنه تزوج من فتاة أخرى بعد فترة قصيرة من طلاقي».

من الواضح أن عادة الزواج والطلاق السريع باتت دارجة بين مقاتلي الدولة، فضلاً عن الجمع بين عدة زوجـات في نفس الوقت، كحال المقاتل الداعشي الذي يحمل الجنسية

الروسية، ويقول أنه متزوج من ثلاثة نساء، ويبحث الآن عن فتاة جديدة لتكون الزوجة الرابعة.

### مقاومة الأهالي

ويحاول تنظيم الدولة من خلال خطب الجمعة تشجيع الأهل والآباء على تزويج بناتهم لمجاهدي الدولة، من أجل إعانتهم على الجهاد، وذلك باعتبار أن أهالي مدينة منبج لا يرغبون بتزويج بناتهم من الغرباء.

يقول أبو عادل وهو من أهالي المدينة: «في أحد الأيام لحق عناصر داعش ابنتيّ بينما كانتا في سوق المدينة لشراء بعض الحاجيات».

ويضيف أبو عادل: «عندما فتحت الباب طلبوا ابنتي للزواج، وقالوا إنهم مستعدون لدفع مليون ليرة مهراً لكل فتاة».

اضطر أبو عادل للكذب والقول بأن ابنتيه مخطوبتان، في محاولة منه للتخلص من رجال الدولة، وهكذا حال معظم الآباء الذين يعلمون حقيقة عناصر الدولة، وما يهدفون إليه من الزواج بالسوريات.

**لا تقتصر حالات اعتراض النساء في الطريق على عناصر الدولة من الذكور، بل إن نساء التنظيم يجلن في الشوارع، لإيقاف الفتيات في الطرقات وعرض الزواج عليهن لصالح المقاتلين الأجانب**

المضايقات المستمرة من قبل عناصر الدولة الإسلامية، دفعت الكثير من الأهالي إلى منع بناتهم من الخروج من البيوت، خشية ملاحقتهم من قبل العناصر، بعدما تكررت حالات توقيف النساء في الشوارع، وعرض الزواج عليهن.

وتقول مريم وهي امرأة متزوجة: «كنت

مع أطفالي في أحد الشوارع العامة حين اعترض طريقي أحد المقاتلين الأجانب، وعرض علي الزواج فأخبرته أنني متزوجة، وهؤلاء أولادي برفقتي، فطلب مني أن أطلق زوجي وأتزوجه».

ولا تقتصر حالات اعتراض النساء في الطريق على عناصر الدولة من الذكور، بل إن نساءً ينتمون لهذا التنظيم يجلن في الشوارع، ومهمتهن إيقاف الفتيات في الطرقات وعرض الزواج عليهن لصالح المقاتلين الأجانب، بعد تكرر حالات رفض الأهالي تزويج بناتهم من هؤلاء المقاتلين.

كما أن تلك النساء بدأن بتنظيم محاضرات لفتيات لا تتجاوز أعمارهن ١٨ سنة لتشجيعهن على الزواج من مقاتلي الدولة الإسلامية، وإقناعهن بان هذا جهاد في سبيل الله. ما يؤدي إلى تكرار القصص المروعة عن حالات الزواج من هؤلاء المقاتلين، والتي تنتهي في أفضل الأحول بالطلاق، وقد تصل أحيانا للتهديد بالقتل، اذا لم تنفذ المرأة رغبات بعض المنحرفين منهم.

يحاول عناصر الدولة الإسلامية بشتى الطرق القضاء على مقاومة الأهالي لتزويج بناتهم من مقاتلي التنظيم، أو مقاومة الفتيات والنساء أنفسهن، وذلك عن طريق الإغراء المادي، والضغط والتهديد، غير أنهم لم يفلحوا حتى الآن بكسر إرادة الناس.

سميرة واحدة ممن رفضن وقاومن رغم الضغوط التي مارسها أخوها، الذي يعمل مقاتلاً مع تنظيم الدولة الإسلامية، في محاولة منه لإجبارها على الطلاق من زوجها والزواج من مقاتل أجنبي مقابل مبلغ مادي كبير.

أما عائشة، والتي عُرض عليها الزواج من أحد عناصر داعش، فقد هددت والدها بالانتحار في حال أصر على إجبارها على الزواج.

# حوار مع كرم دوله، عضو المكتب السياسي في المنظمة الآشورية الديمقراطية في سوريا

## استمرار العنف في سوريا من شأنه اقتلاع الآشوريين من جذورهم

حاوره فريق تحرير مجلة صور

**أصدرت جهات كنسية وأحزاب وقوى مسيحية سورية أخيراً، بيانات إدانة واستنكار لما حصل في العراق من تهجير للمواطنين المسيحيين، معربة عن خشيتها من أن يتكرر السيناريو ذاته في مناطق تواجد المسيحيين بسوريا، وهو ما جدد القلق حيال الوجود المسيحي في سوريا. في الصدد، يفيد كرم دوله، عضو المكتب السياسي في المنظمة الآثورية الديمقراطية في سوريا، بأن عدم الاستقرار في أية منطقة ينعكس سلباً على حياة أي شعب، ويكون له تأثيرات أكثر سلبية على المجموعات السكانية الأقل عدداً في تلك المنطقة. وفي حوار مع مجلة «صور»، يشرح دوله واقع الآشوريين في سوريا، بالقول:**

لاشك أن السريان الآشوريين رغم وجودهم التاريخي الممتد لألاف السنين، يمكن اعتبارهم أكبر المتضررين نتيجة اشتعال المنطقة بنيران التطرف والفوضى، والضرر عليهم مضاعف مقارنة بالآخرين، وذلك لتمايزهم القومي والديني عن محيطهم. والتطورات الأخيرة في العراق وفي مدينة الموصل تحديداً والقرارات التي أصدرها تنظيم «داعش» بحق المسيحيين تؤكد المؤكد وتجسد أكثر من دليل على أن المسيحيين بصورة عامة والسريان الآشوريين بوجه خاص، من حقهم أن يتولد لديهم أكثر من مجرد القلق على مصيرهم.

نعم هناك أزمة وجود حقيقية يعيشها هذا الشعب على أرضه التاريخية جراء عدم الاستقرار وهشاشة الدولة الوطنية التي كان يجب أن تكون الحامية والحاضنة لكل مواطنيها. لقد كانت سنوات الاستقرار القليلة بعد نشوء هذه الدول في مطلع القرن العشرين وبعيد الاستقلال فرصة لتأكيد العنصر السرياني الآشوري قدرته على المساهمة الفعالة في بناء وتطوير الدولة الوطنية الناشئة على كل المستويات السياسية والفكرية. إلا أن النكوص نحو الدولة الأمنية الشمولية وتعميم الفساد والمحسوبيات على حساب سيادة القانون، أدى إلى تراجع هذا الدور. ودفع بالناس للبحث عن منافذ أخرى للحياة الكريمة فوجدوها في الهجرة ودول الاغتراب.

إن استمرار الوضع السوري بدون وجود أفق زمني واضح لحل سياسي ... ينهي دوامة العنف، يعتبر عاملاً أساسيا في تسارع وتيرة الهجرة عند السوريين عموما، والآشوريين السريان بشكل خاص، الأمر الذي من شأنه أن يهدد باقتلاعهم من جذورهم نهائياً، فالمجتمع الدولي مطالب اليوم بالتصدي لمسؤولياته الأخلاقية والقانونية في حماية الشعب من إرهاب النظام والتنظيمات الإسلامية المتطرفة، عبر ممارسة ضغوط سياسية قادرة على فرض حل سياسي يحقق التغيير المنشود عبر مرحلة إنتقالية، وفق البنود الستة لإتفاقية جنيف الصادرة في ٣٠/حزيران/٢٠١٢.

لايزال من تبقى من الآشوريين السريان متشبثين بوطنهم، مؤمنين بأن لامستقبل لهم، إلا في ظل الدولة المدنية الديمقراطية، التي تعترف بوجودهم وهويتهم القومية، دولة عصرية حيادية اتجاه الدين والقومية، بهوية وطنية جامعة تعبر عن كل مكونات النسيج الوطني.

### ماذا عن اختلاف رؤية المسيحيين السوريين وتباين مواقفهم حيال الوضع في سوريا؟

هذا التباين طبيعي وينسحب على بقية مكونات ، خاصة خلال السنة الأولى من عمر الثورة. إلا أن (المسيحيين السوريين)، كانوا في الغالب يتوجسون من أي تغيير قد يهدد استقرارهم النسبي وحرية ممارسة شعائرهم الدينية، وخشيتهم من البديل الإسلامي الراديكالي خاصة بعد صعود تيارات الإسلام السياسي، بالإضافة للتجربة العراقية بنتائجها الكارثية الماثلة أمام أعينهم بالنسبة لمسيحيي العراق الذي هجره معظمهم، وهذا ما قد يفسر قلة انخراطهم في الحراك الثوري المباشر، لكن بالمقابل لم يظهروا مواقف موالية للنظام بشكل واضح، بينما جاءت البيانات الأولى التي أصدرها رؤساء الكنائس لتلامس بشئ من الجرأة السياسية (في حينه)، تطلعات السوريين في سياق الإقرار بوجود مطالب محقة للشعب السوري وضرورة إجراء إصلاحات حقيقية ملموسة لم تستثن المستوى السياسي والحقوقي، إلا أن هذا الموقف بقي مرواحاً عند ذلك الحد وبات يصنف في خانة الموالاة خاصة بعد أن زاد منسوب العنف والقتل من قبل

النظام،والذي استدرج بالمقابل عسكرة للثورة وعنفاً مضاداً، ولم يعد هناك منطقة رمادية.
ومع هذا كله، فقد برزت مواقف شعبية وحتى من رجال دين مسيحيين مؤيدة للثورة والثوار في عدة مناطق فقد النظام السيطرة عليها.
أما بالنسبة للنخب السياسية من المسيحيين فالموضوع مختلف تماماً، إذ يمكننا هنا الحديث عن أحزاب قومية آشورية سريانية (مسيحية)، معارضة، كالمنظمة الآثورية الديمقراطية، المؤتلفة ضمن إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي ... وفي الإئتلاف السوري ، والتي انخرطت بكوادرها ضمن الحراك الثوري السلمي منذ الأيام الأولى للثورة وتعرض كوادرها للاعتقال عدة مرات، ولايزال مسؤول مكتبها السياسي (كبرئيل موشي كورية) معتقلاً في سجون النظام لتاريخه.
كذلك فإن حزب الإتحاد السرياني الذي شارك في المظاهرات كان عضوا في هيئة التنسيق الوطني، ثم انضم لمشروع الإدارة الذاتية الديمقراطية، ولايزال مصير رئيس الحزب الذي اعتقلته الأجهزة الأمنية مجهولاً لحد الآن. بالإضافة لما تزخر به القوى السياسية الوطنية المعارضة، القومية منها والماركسية والليبرالية الديمقراطية من شخصيات (مسيحية) بارزة مع عدد كبير من الناشطين في مؤسسات المجتمع المدني والمستقلين من الأدباء والفنانين، الذين نشطوا بفاعلية ضمن الثورة.

**هل لديكم أرقام أو تقديرات حول هجرة الآشوريين من سوريا، والمسيحيين بشكل عام؟**

شكل المسيحيون حوالي ٢٥ ألى ٣٠٪ من نسبة السكان حتى منتصف القرن العشرين، لتبدأ نسبتهم بالتناقص لأسباب عديدة، أهمها الهجرة، ولتصل في عام ١٩٨٠ لحوالي ١٦٪، ومع بداية الثورة كان المسيحيون يشكلون حوالي ١٠٪ من السكان، وفي ظل عدم توفر إحصائيات دقيقة وتسارع وتيرة الهجرة، فإنه يمكن الحديث عن هجرة نحو ثلث السريان الآشوريين والمسيحيين عموما على أقل تقدير.

**كيف تنظرون إلى مستقبل التعايش بين المكونات السورية في ظل الواقع الحالي؟**

إن هذا الموضوع مرهون بمآلات الصراع ... وبطبيعة وشكل الحل. فالنسيج الإجتماعي تعرض لتمزقات كبيرة وعميقة بعد أن تراجعت طبيعة الصراع من صراع بين نظام وشعب مطالب بحقه في الحرية ، لصالح صراعات ذات لبوس طائفي وقومي بعد تصاعد الدور العسكري لقوى طائفية سنية وشيعية وأخرى قومية كردية. وشهدت بعض مناطق التماس ارتكاب جرائم وعمليات تصفية جماعية على خلفية مذهبية وأخرى قومية، لدرجة بات المشهد أقرب لما يمكن وصفه بحرب أهلية.

**في ظل تردي الوضع الأمني، وانعكاس ذلك على واقع التعايش، ما هو تقييمكم لدور مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك مؤسسات المعارضة، في الحفاظ على السلم الأهلي؟**

هناك تحدي كبير، يصعب تجاوزه، إذا لم يأت الحل بموجب عملية تفاوضية تقتنع خلالها كل أطراف الصراع بأهمية وقف العنف، وحماية السلم الأهلي، وإنجاز التغيير الديمقراطي المنشود عبر مرحلة إنتقالية، تديرها سلطة إنتقالية مؤقتة تمثل جميع القوى والمكونات، تمارس بموجبها الإجراءات الكفيلة بتحقيق معايير العدالة الإنتقالية، والدفع باتجاه تحقيق المسامحة والمصالحة.
وبشكل موازي، يجب أن تلعب مؤسسات المجتمع المدني وبقية القوى الإجتماعية والرموز الدينية دوراً أكثر فاعلية وتجترح البرامج والأدوات الكفيلة بجسر الهوة بين مختلف المكونات، عبر تكثيف الحوارات البناءة التي تحقق حالة من التثاقف والتعارف ومحاولة تقوية الرابطة الوطنية الجامعة والمستوعبة لكل ألوان الطيف السوري، والإهتمام بتقديم خطاب عقلاني بعيد عن التجييش العاطفي عبر الإعلام ، الأمر الذي سيساهم في مد شبكة أمان إجتماعية ذات مناعة كافية وعصية على الإختراق من شأنها دعم مقومات الحلول السياسية السلمية.

# الديمقراطيّة ومشكلة الأقليّات في سوريا

داريوس درويش

تعدّ الديمقراطيّة من أنظمة الحكم الأنجع في إدارة الدول في العصر الحديث. فبعدما عرفت الأمم تجربة حكم أنظمة الملكيّة المطلقة بكلّ ما قد تحمله من قلّة كفاءة في الإدارة، واستغلال للإنسان باسم الحقّ الإلهيّ، نظّر الكثير من المفكرين في أوروبا، مثل هوبز وروسو وغيرهم، لضرورة تغيير التفويض الممنوح للحاكم، وتمّ الانتقال من «التفويض الإلهيّ» إلى «التفويض الشعبيّ». تزامنت هذه الأفكار مع ثورات الشعوب الأوروبيّة ضدّ أنظمة الحكم الملكيّة، ولعلّ أشهرها كانت الثورة الفرنسيّة.

لم تسر الأمور في الشرق الأوسط على هذا النحو، فالثورات التي قامت للإطاحة بالخلافة العثمانيّة لم تبدُ استجابةً لمطلب التغيير الشعبي، بقدر ما كانت تلبيةً لحاجة تغيير سياسيّة تتلاءم مع نتائج الحرب العالميّة الأولى وتحضيراتها. وأبناء الشريف حسين، الذي قاد حرب التحرير العربيّة برفقة الضابط الإنكليزيّ المعروف باسم «لورنس العرب»، قاموا بإنشاء دول ملكيّة جديدة على نفس نهج الخلافة العثمانيّة، حتّى أنّهم استخدموا نسبهم الممتدّ إلى النبيّ محمّد (ص) من أجل إظهار أنهم أحقّ بالحكم من العثمانيين.

وفي الفترة اللاحقة لسقوط الأنظمة الملكيّة في سوريا والعراق، تمّ في الغالب استيراد منظومات أفكار شاملة بكلّ عموميّتها دون الخوض في تفاصيلها. إلى درجة أنّ الناقلين سَهوا، في خضمّ نقلهم هذا، عن تعريف الشعب، وهو المكوّن الرئيسيّ لـ«التفويض الشعبيّ» الذي قامت الثورات وعُزل الملوك من أجله. وقد كان لهذه المشكلة تأثيرٌ أكبر في العراق وسوريا ولبنان، مقارنةً مع باقي الدول العربيّة المتجانسة سكانيّاً.

حرصت الدساتير السوريّة المتتالية على إظهار نوع من تعدّد المكوّنات ضمن موادّها، وإن بطريقة غير مباشرة. فقد سمح دستور عام ١٩٣٠ للطوائف الدينيّة بممارسة شعائرها، وبتدريس الأحداث بلغتهم الأصليّة. وكذلك دأبت الدساتير التالية أيضاً على ذلك، مع استثناء ميزة التعليم باللغة الأصليّة، بعد تعاظم دور الفكر القوميّ العربيّ، الذي تُوّج بالوحدة بين سوريا ومصر. وبهذا كان الاستثناء يشمل القوميّات ولا يشمل الطوائف الدينيّة. تلت ذلك الدساتير التي أسبغت هويّات دينيّة وقوميّة على الدولة، فشكّلت إنكاراً صريحاً لحقوق معظم المكوّنات القوميّة والدينيّة في سوريا، بعد الاعتراف الضمنيّ بها سابقاً. فأن تكون سوريا عربيّةً فهذا ينزع صفة المواطنة عن باقي القوميّات، كالكرد والسريان والأرمن وغيرهم، وأن تكون رئاسة الجمهوريّة حكراً على المسلمين فهذا يعني أنّ المسيحيين وأتباع الديانات الأخرى مواطنون من الدرجة الثانية في أحسن الأحوال.

تعود هذه المزاجيّة في إدراج أو إغفال المكوّنات في الدستور السوريّ إلى طريقة نشوء الدولة السوريّة نفسها. فالدستور، والذي يعبّر عن عقد اجتماعيٍّ يوقّع بين أطراف واضحة، لم يُتَح له أن يُكتَب بمشاركة هذه الأطراف/المكوّنات، وبالتالي أن يكون نابعاً عن رغبتها الحرّة. فدستور عام ١٩٣٠ تمّت كتابته في ظلّ الانتداب الفرنسيّ، وتمّ استلهامه من دستور فرنسا لعام ١٨٧٥. ورغم أنّه لم يلقَ معارضةً من السوريين بخصوص المواد المتعلّقة بحقوق المكوّنات، إلا أنّه لم يبدُ أصيلاً أو نابعاً من رغبة المكوّنات التي افتُرض أنها أطرافٌ في هذا العقد الاجتماعيّ، بعلامة تغيير الكثير من موادّ هذا الدستور في الدساتير التالية للاستقلال.

ما كانت المحاولات الدائمة لإثبات الهويّة العربيّة الإسلاميّة للدولة السوريّة ستظهر بهذا الإلحاح لو لم توجد المكوّنات الأخرى في

النسيج المجتمعيّ السوريّ بشكلٍ فعليٍّ بين الأغلبيّة، وفي نفس الوقت غيابها النظريّ عن المشاركة في الدولة. ولا أدلّ على ذلك أكثر من معرفتنا أنّ الدولة السوريّة بشكلها الحاليّ نتجت عن اتّحاد مع مناطق العلويين والدروز، إثر مقاومةً جميع المكوّنات للانتداب الفرنسي، وفي نفس الوقت تغييب هذه المعرفة في الواقع الدستوريّ.

تلك المحاولات المتكرّرة لتعريب كلّ البلد قسراً، ولّدت ردّات فعلٍ متعدّدة. فنشأ الحزب الديمقراطيّ الكردستانيّ في سوريا عام ١٩٥٧ بشكلٍ يوحي أنّه ردٌّ على دستور ١٩٥٠ الذي رسّخ «عروبة» الدولة، وتراجع عن امتياز التعليم باللغة الأصليّة للأحداث من المكوّنات الأخرى. وقد تمّ قمع هذا الحزب بشدّة. وكذلك حال الدروز في جبل العرب، الذين قاموا بثورةٍ على أديب الشيشكلي الذي مارس أشكالاً عنيفةً من محاولات الدمج وإلغاء الهويّة الدرزيّة. ونجح الأخير بالقضاء على الثورة باستخدام الطائرات التي قصفت مدينة السويداء وغيرها من مدن جبل العرب.

كان يمكن لسوريا، رغم نشأتها غير الطبيعيّة، أن تمرّ عبر مراحل تطوّرٍ طبيعيّة تؤدّي إلى تشكيل مفهوم «الشعب» في أذهان السوريين بشكلٍ أكثر وضوحاً، فيما لو اتُّبعت الديمقراطيّة كما هي الحال في دول أوروبا الغربيّة والولايات المتّحدة. فالتطوّر الطبيعيّ والديمقراطيّ في وعي المجتمع الأميركيّ قاد، بشكلٍ أو بآخر، إلى إصدار لينكولن لقانون إلغاء العبوديّة، ولاحقاً إلى تحقيق أهداف حركة الحقوق المدنيّة التي قادها مارتن لوثر كينغ، والتي تُوّجت بتولي شخص من أصولٍ أفريقيّةٍ منصب رئاسة الولايات المتحدة الأميركيّة.

ولكن، يبدو أنّ الوقت في سوريا قد تأخّر

قليلاً على إفساح المجال لهذا النوع من التطوّر، دون إعادة التأسيس الصحيحة للدولة السوريّة. فعقودٌ من الديكتاتوريّة التي امتدّت من سنوات الانقلابات الأولى أواخر الأربعينات من القرن الماضي، مروراً بعصر الوحدة مع مصر، وانقلابات البعث، وصولاً إلى الحكم الراهن، والتي اعتمدت بمعظمها على المخاطبة البدائيّة لمشاعر الأكثريّة من أجل ضمان استمرار حكمها؛ قد حطّمت الارتباط بين المكوّنات السوريّة على المستوى السياسيّ، ومتّنت حالة الشعور بالقهر والظلم ومقاومة الانصهار عند الأقليّات، تحوّلت إلى حالةٍ من عدم الثقة بين هذه المكوّنات، وخصوصاً بعد خوضها المشترك لتجربة النضال من أجل الاستقلال عن فرنسا، ومن ثمَّ الاستبعاد الذي مُنيَت به هذه الأقليّات بعد إنجاز الاستقلال، وإلى حدٍّ ما قبله أيضاً.

**تعود المزاجيّة في إدراج أو إغفال المكوّنات في الدستور السوريّ إلى طريقة نشوء الدولة السوريّة نفسها. فالدستور، والـذي يعبّر عن عقدٍ اجتماعيٍّ يوقّع بين أطرافٍ واضحة، لم يُتَح له أن يُكتَب بمشاركة هذه الأطراف**

ترافقت حالة فقدان الثقة هذه مع انحسار قـوّة الدولة المركزيّة في السنوات الأخيرة اللاحقة لاندلاع الثورة السوريّة الراهنة، وازديـاد الـقـوّة النسبيّة للمكوّنات. فبموازاة الثورة هناك حربٌ أهليّةٌ تورّطت فيها معظم المكوّنات السوريّة. ورغم فظاعة هذه الحرب، إلا أنها لم تمكّن أيّاً من أطرافها من أن يفرض إرادته الخاصّة على الأطراف الأخرى. وبهذا الشكل يمكن القول إنها أعطت الثقة للمكوّنات بقدرتها على المقاومة، وبالتالي المطالبة بالشراكة الكاملة في الوطن، بدلاً من انتظار مزاجيّة السياسيين في استجابتهم للضغوط الداخليّة أو الخارجيّة الناعمة لتحقيق الشراكة.

إذاً، فالواقع الحالي لسوريا، إضافةً إلى تراكماته التاريخية، جعل من الصعوبة بمكانٍ وضع العربة أمام الحصان مجدّداً، فالأوّل يأتي أوّلاً. وربّما لن تكون مجديةً أيّة مطالبةٍ بنظام حكم ديمقراطيٍّ ما لم تكن حدود «الشعب» واضحة، والتي لن تتوضّح بدورها ما لم يتمّ الاعتراف المتبادل بين كلّ المكوّنات بوجود كلٍّ منها، وأحقيّتها جميعاً بالشراكة الكاملة في الوطن.

وفي هذا السياق، قد يكون من المفيد أكثر أن تقوم المعارضة السوريّة بهكذا خطوة، وذلك لقدرتها على ربط مسار تأسيس الدولة بمسار إقامة النظام الديمقراطيّ، وتكون بذلك قد وفّرت جزءاً هاماً من معاناة السوريين بمختلف انتماءاتهم.

يفتقد النظام هذه القدرة على الربط بنيويّاً، فليس تحقيق الديمقراطيّة من قبله أمراً ممكناً، حتى في نظر أشدّ مواليه ولاءً. ولهذا فإنّ محاولة إثبات أيّ مكوّنٍ لنفسه ضمن دولةٍ بقيادة النظام الحاليّ ستكون محاولةً دمويّةً قد تنجح وقد تفشل. وإن نجحت فلن تكون بصيغة عقد اجتماعيٍّ بين المكوّنات، بل بصيغة عقد تجاريٍّ مع نظامٍ لا يمثّل سوى مصالح أفرادٍ في قيادته.

# الكلور السام: شكل آخر من أشكال السلاح الكيميائي ضد السوريين

إعداد: محمد همام زيادي

**ذكر نضال شيخاني، مسؤول العلاقات الخارجية في "مكتب توثيق الملف الكيمياوي في سوريا"، الذي يضمّ عسكريين منشقين عن جيش النظام، أن الكلور غازٌ خطيرٌ وسامٌ ومن الممكن أن يؤدّي استنشاقه إلى الوفاة، إلا أنه في الوقت نفسه سهل التصنيع والتعبئة في قنابل وصواريخ.**

تمّ تأسيس مكتب توثيق الملف الكيمياوي في سوريا في تشرين الأول من العام 2012، بهدف توثيق انتهاكات نظام الأسد واستخدامه للأسلحة الكيميائية في المناطق السورية، وجمع الدلائل والشهادات بخصوص ذلك.

وعمل المكتب، الذي يتخذ من بروكسل مقرّاً له، على متابعة عملية نقل المخزون الكيمياوي الذي أُجبر النظام على تسليمه، من خلال ناشطين سوريين على الأرض، وبالتعاون مع المنظمات الدولية المختصّة.

وأوضح شيخاني، في تصريح لوكالة الأناضول، أن الكلور مادةٌ سائلةٌ تستخدم بشكلٍ كبيرٍ في المصانع والمختبرات، وتدخل في صناعة بعض موادّ التنظيف المنزلية، إلا أن اختلاطها بالهواء، بعد تعرّضها لمصدر حرارةٍ كبيرٍ ناتجٍ عن انفجار القنبلة أو العبوة التي تحملها، يحوّلها إلى مادةٍ غازيةٍ يسبّب استنشاقها حرقةً شديدةً بالأنف والعينين وتقرحاتٍ جلديةٍ، إلى جانب إلحاق أضرارٍ كبيرةٍ بالجهاز التنفسيّ قد تصل إلى الوفاة، إذا تمّ استنشاق كمياتٍ كبيرةٍ منها.

والكلور أو الكلورين هو غازٌ سامٌّ لونه أصفر مخضرّ، له رائحةٌ مميزةٌ تشبه رائحة المادة المبيضة. وهو أثقل من الهواء بثلاث مرّات. وفي حال التركيز المخفّض يكون عديم اللون، عديم الانفجار، وله رائحةٌ واخزةٌ نفاذةٌ وتأثيرٌ مهيجٌ للجسم.

وفي حال استعماله بتركيزٍ قليلٍ يسبب تهيجاً مع حرقةٍ في العين والأنف والحلق، واحمرارٍ في الوجه، وعطاسٍ وسعال. أما استعماله بتركيزٍ عالٍ فيؤدي إلى اختناقٍ وضيقٍ في الصدر والحلق واستسقاءٍ في الرئتين. علماً أن تركيزه بنسبة 1000 جزءٍ بالمليون يسبّب الموت الفوريّ.

## بدء استخدام غاز الكلور، والأسلحة المستخدمة في ذلك

بدأ نظام الأسد باستخدام غاز الكلور السامّ ضمن البراميل المتفجرة التي يلقيها على مناطق متفرّقة من سوريا، منذ بدايات شهر شباط من العام الحاليّ، وذلك بعد أقلّ من سبعة أشهرٍ على استخدامه الأسلحة الكيماوية في الغوطة الشرقية بتاريخ 21 آب 2013. فقد وثّق الائتلاف الوطنيّ السوريّ سبع عشرة حالةً لاستخدام الكيماويّ في سوريا في الفترة الواقعة من 3/2/2014 وحتى 22/4/2014. وأشار مركز توثيق الانتهاكات إلى استخدام نظام الأسد لغازاتٍ سامة، يعتقد أنها غاز الكلور، في العديد من المناطق، وغازاتٍ أخرى ذات منشأٍ عصبيٍّ في مناطق أخرى.

## استخدام نظام الأسد لغاز الكلور السامّ ضد المدنيين

وثق الائتلاف الوطنيّ السوريّ استخدام نظام بشار الأسد لغاز الكلور السامّ في سبع عشرة غارةً بالبراميل المتفجرة، أسفرت عن استشهاد واحدٍ وعشرين شخصاً، وإصابة أكثر من 450 مدنيّاً. إذ سُجّلت أول حالةٍ لاستخدام غاز الكلور السامّ في داريا بتاريخ 13 كانون الثاني 2014، حسب مركز توثيق الانتهاكات. وتكرّر ذلك في منطقة عدرا بريف دمشق بتاريخ 3 شباط 2014، حيث استخدم نظام الأسد الغاز السامّ في قصفه على منطقةٍ يوجد فيها الجيش السوريّ الحرّ، مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاصٍ وإصابة

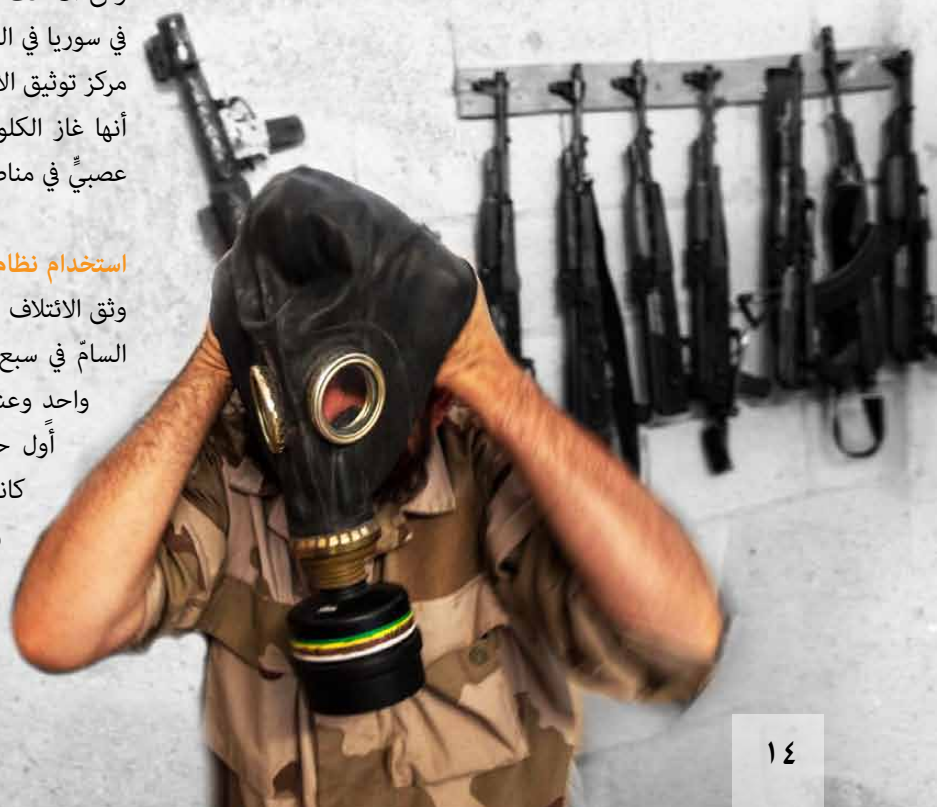

نحو عشرين آخرين، بدت أعراض الإصابة عليهم بالسعال وضيقٍ في التنفس واحمرارٍ في العينين، إضافةً إلى تهيجٍ شديدٍ في الأنف والحلق وحالات إقياء.

وجدّد النظام استخدامه لغاز الكلور السامّ في حي الرشدية بدير الزور بتاريخ 4 آذار 2014، ما أدّى إلى إصابة خمسة أشخاصٍ بحالة اختناقٍ وإقياء. وبتاريخ 9 آذار 2014 شهد حي جوبر شرقيّ دمشق استخدام قوّات النظام السوريّ لغاز الكلور السامّ، وأصيب إثر ذلك خمسة أشخاصٍ على الأقل، عانوا من أعراض الاختناق، واحمرارٍ في منطقة الأنف والفم، إضافةً إلى عدم وضوح الرؤية والوهن والتعب الشديدين.

وفي مدينة داريا استخدم النظام الغازات ذاتها مرّتين، بتاريخ 13 كانون الثاني 2014 و22 نيسان 2014. وبدورها شهدت حرستا في الغوطة الشرقية استخدام غاز الكلور مرّتين، كانت الأولى بتاريخ 27 آذار 2014، ما أسفر عن خمسة شهداءٍ وأكثر من ثماني إصابات. فيما استخدمت في المرة الثانية بتاريخ 11 نيسان 2014، ما أودى بحياة خمسة أشخاصٍ وإصابة أكثر من عشرين آخرين.

وفي ريف حماة أيضاً سُجّل استخدام قوات النظام السوريّ لغاز الكلور السامّ سبع مـرّاتٍ في القصف الذي ينفذه بالبراميل المتفجرة. فقد شهدت بلدة كفر زيتا وحدها ستّ هجماتٍ بالبراميل المتفجّرة التي تحوي هذا الغاز خلال شهر نيسان 2014، ما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة أكثر من 215 شخصاً.

وفي ريف حماة أيضاً شهدت بلدة عطشان غاراتٍ ببراميل متفجرةٍ تحوي غاز الكلور السامّ، بتاريخ 14 نيسان 2014، مما أسفر عن إصابة 25 شخصاً.

كما استخدمت قـوات نظام الأسـد غاز الكلور السامّ في قصفها بالبراميل المتفجرة على بلدة تل منس بتاريخ 21 نيسان 2014، ما أودى بحياة شخصٍ وإصابة 15 آخرين. فيما شهدت بلدة التمانعة بريف إدلب أيضاً هجمتين بغاز الكلور المخلوط بمادة السيان، ما ينتج عنه خليطٌ يسمى كلور السيانوجين. وكانت الغارة الأولى بتاريخ 12 نيسان 2014، والثانية بتاريخ 18 نيسان 2014، وأسفرت عن إصابة أكثر من 65 شخصاً.

## القانون الدوليّ والأسلحة الكيماوية

نظراً لخطورة الأسلحة الكيماوية واتساع مدى تأثيرها، بُذلت جهودٌ دوليةٌ للحدّ من انتشارها واستخدامها منذ أواخـر القرن المـاضي، إذ شهدت مدينة لاهاي في العامين 1899 و1907 مؤتمرين تقرّر فيهما منع استخدام القنابل التي تنشر الغازات الخانقة. كما قامت عصبة الأمم في الحقبة ما بين الحربين العالميتين

ببحث مسألة استخدام العوامل الكيماوية في الحروب، واتخذت قراراتٍ بتحريمها في اتفاقية جنيف عام 1925، ومؤتمر نزع السلاح 1932-1934. واستمرّ الاهتمام الدوليّ بهذه القضية حتى مطلع الثمانينيات، رغم أن عدداً كبيراً من الدول لا يزال يحتفظ بمخزونٍ كبيرٍ نسبياً من هذه الأسلحة، كما تستمرّ الأبحاث الرامية إلى تطوير المزيد منها.

وكانت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية OPCW، وهي منظمةٌ مستقلةٌ تقع في لاهاي في هولندا، قد أشرفت على المؤتمر الدوليّ لحظر الأسلحة الكيماوية، والـذي انتهى بإقرار معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية CWC، وهي اتفاقيةٌ للحدّ من انتشار واختزان واستخدام الأسلحة الكيميائية، وتدميرها تحت إشراف المنظمة واللجان المنبثقة من المؤتمر. وقد تمّ رصد تدمير 71% من مخزونات الأسلحة الكيميائية في تشرين الثاني 2011، كما تم تنظيم إخلاء المنشآت الكيميائية الحربية في كافة الدول الموقعة على الاتفاقية.

وتعمل المنظمة أيضاً على التحقيق في ادّعـاءات استخدام الأسلحة الكيميائية وتصنيعها. وكانت 188 دولةً قد انضمّت إلى الاتفاقية في آب من العام 2010، أي كلّ دول العالم تقريباً عدا ثمانٍ لم تعترف بالاتفاقية؛ هي: أنغولا، وجنوب السودان، وكوريا الشمالية، والصومال، ومصر، وسوريا، وميانمار، وإسرائيل.

# بعد أيام رمضان الدامية.. السوريون يأكلون كعك العيد المرّ

لبنى سالم

**ينتظر الأطفال عادةً قدوم أيام العيد بفارغ الصبر، لما تحمله من المرح والسعادة، أما في سوريا فيعرف الجميع أن العيد هذا العام سيكون قاسياً كما رمضان. ففي العيد تنفتح الجراح، ويستذكر الإنسان خساراته، وينشغل عقله بمقارنة عبثية بين حاله هذه الأيام وبين الماضي. مآسي السوريين بأشكالها لم تترك لفرحة العيد مكاناً، وغصّة فقدان أو غياب عزيزٍ تجعل طعم هذا العيد مرّاً.**

## تشتّت العائلة يغتال فرحة العيد

لطالما كان العيد فرصةً للقاء الأقارب والأصدقاء، إلا أن حالات النزوح والهجرة واللجوء، التي يعاني منها الشعب السوريّ، جعلت اجتماع جميع أفراد العائلة في بيتٍ واحدٍ أمراً شبه مستحيل. يقول أبو صائب، وهو من أهالي مدينة حلب: «في كلّ عائلة هناك فردٌ، على الأقلّ، ليس موجوداً». وتضيف زوجته: «لدينا خمسة أبناء وثلاث بنات متزوّجاتٌ في دولٍ مختلفة، وشابٌّ يعمل في الخارج، والأخير فقدناه أثناء هجرته إلى أوربا. بعد مرور كلّ هذه السنين عدت لأعيش وحيدةً مع زوجي». وعن مظاهر العيد تقول: «أيام العيد من أقسى أيام حياتي، فلن أتمكن من رؤية أحدٍ من أبنائي أو أحفادي. ليس هناك من يأكل كعك العيد الذي أصنعه».

الأكثر مرارةً هو ما تعانيه مئات الآلاف من أمهات الشهداء والمعتقلين والمفقودين. تقول أم هادي: «سنةٌ ونصف مرّت على اعتقال ابني، ولم أسمع عنه أيّ خبر. تقتلني أفكاري وتساؤلاتي كلّ يوم: هل هو حيٌّ أم ميت، هل يصوم أو يعرف أن رمضان قد جاء؟! لا أستطيع الخروج من دوامة القلق الدائم، وهذا يفقدني القدرة على التفكير أو الاحتفال مع عائلتي بقدوم العيد».

تمضي حرب الكبار ويستمرّ الأطفال السوريون بدفع الضريبة تلو الأخرى، ولعلّ فرحة العيد ليست آخر هذه الضرائب. سلمى واحدةٌ من الأطفال السوريين الذين لن يحظوا بثياب العيد في هذا العام أيضاً، وستكتفي بقبلات أمها ومزيدٍ من اللعب. فعلى سلمى أن تدرك، في سنٍّ مبكرةٍ، أن والديها لا يملكان المال لشراء الثياب. تقول أم سلمى، وهي من أهالي ريف حلب: «يعرف أطفالي أنهم لن يحصلوا على ثياب العيد. وهم لم يطالبوا بها حتى. إذ إنهم ليسوا الوحيدين، فمعظم أصدقائهم لا ينتظرون ثياب العيد. يصعب على الأهل ألا يتمكنوا من إفراح أطفالهم في العيد، لذا قرّرت أن أخيط لهم ثياباً جديدةً يدوياً كمفاجأةٍ مع قدوم العيد».

## رمضان الفقراء حرمانٌ وحاجة

يحرم الفقر آلاف العائلات السورية من الحصول على متطلبات الحياة الأساسية، كالطعام واللباس والسكن الكريم ومصادر الطاقة. وفيما ترتفع أسعار المنتجات الغذائية والألبسة مع حلول شهر رمضان، تزداد صعوبة تأمين متطلبات الطعام لشهر الصيام، ولباس العيد. كما أن قلةً قليلةً جداً من أهالي مدينة حلب تستطيع أن توفّر مزيداً من ساعات الراحة من العمل خلال شهر الصيام، ووسائل الرفاهية الأخرى.

تُقدّر أعداد الفقراء في المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام بحوالي النصف، تبعاً لإحصائيات المسجّلين في الجمعيات الأهلية. وبالتالي فنصف سكان المدينة يحتاجون إلى تلقي المساعدة ليستطيعوا تأمين متطلبات الحياة الرئيسية لا أكثر.

يقول ألكسندر، أحد المتطوّعين في الجمعيات الخيرية: «استناداً إلى مقاييس الأمم المتحدة، وإلى البيانات التي تمّ جمعها خلال الستة أشهر الماضية، فإن أكثر من نصف سكان المدينة لا يستطيعون تأمين كفايتهم من الطعام والماء ومصادر الطاقة وتكاليف التعليم».

أما عن المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة فيضيف ألكسندر: «نعتقد أن الوضع أسوأ في القسم الشرقيّ من حلب، لكن لا وجود لإحصائياتٍ دقيقة».

ويُقدّر أفراد الطبقة الغنية في حلب بأقل من ٥٪ من السكان، بسبب هجرة معظم أصحاب رؤوس الأموال من المدينة. لكن، ومن وجهة نظر قصيّ الذي ينحدر من عائلة ميسورة الحال: «في الحرب، لا يفعل المال كلّ شيء. صحيحٌ أني لا أزال أتناول إفطاراً شهياً في رمضان، لكني لم أحصل عليه خلال أيام الحصار. كما أني أعيش، كغيري، خوف الاعتقال أو الإصابة أو الفقدان أو الموت. فلا يمكن للمال أن يشتري لي الأمان». من جهةٍ أخرى تقول أم رامي، وهي ربّة منزل: «عليّ تحضير وجبة إفطارٍ لا تتجاوز كلفتها ألف ليرةٍ في اليوم. راتب زوجي ٢٠ ألفاً، لذا فنحن نصرف من مدّخراتنا لتحضير الإفطار. جميع وجبات إفطارنا خاليةٌ من اللحوم، وأحياناً من اللبن والسلطات، ومليئةٌ بدعوات الفرج القريب». وعن تحضيرات العيد تقول أم علي بسخريةٍ مريرة، وهي نازحةٌ في المدينة الجامعية في حلب: «فكّرنا بتزيين غرفتنا إلا أنها لم تتسع للزينة. نعيش ستة أشخاصٍ في غرفةٍ واحدة. علينا أن نجد متّسعاً للنوم قبل أن نفكر بشراء لوازم العيد».

وقد سجّلت أسواق مدينة حلب ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار المواد الغذائية خلال الشهر الكريم. والسبب، وفقاً للعم عطا، وهو أحد أصحاب المحالّ التجارية، أن «عدداً معيناً من التجار يحتكرون إدخال جميع المواد الغذائية إلى حلب، ويقومون بالتحكم المطلق بأسعار توزيعها للباعة. ولهؤلاء التجار نفوذٌ كبيرٌ وتعاونٌ مع السلطات الأمنية، لذا لا يجرؤ أحدٌ على منافستهم». يشمل ارتفاع الأسعار الموادّ الأكثر طلباً في شهر رمضان، كالتمور والزيوت والمعلبات والمربيات والحلوى. ويضيف العم عطا: «تصل معظم هذه المنتجات إلى الباعة بأضعاف أسعارها السابقة، فيقوم البائع أيضاً بمضاعفة سعرها، وهو يشعر أن من حقّه أيضاً الحصول على أرباحٍ مضاعفةٍ كغيره. وهو ما يزيد الأمر تعقيداً». فيما استقرّت أسعار موادّ كالأرز والمعكرونة والحبوب. والسبب، وفقاً للعم عطا أيضاً: «التوافر الكبير لموادّ المساعدات الغذائية، المقدّمة من الأمم المتحدة، للبيع ضمن الأسواق بأسعارٍ مقبولة. إذ يقدم العديد من الحاصلين على هذه المساعدات، المخصّصة لأفراد الطبقة الفقيرة، على بيعها في الأسواق والمتاجرة بها».

ولا يقتصر الموضوع على حالات بيعٍ فردية. فبرأي العم عطا أن هذه المساعدات «لو وقعت في أيدي محتاجيها لما وجدناها تباع

في الأسواق. فلا يمكن لكلّ هذه الكميات المعروضة للبيع أن تكون نتاج حالات بيعٍ فردية لمستلميها. هناك حالات بيعٍ بالجملة، ما يدلّ على أن كمياتٍ كبيرةً لم تقع في أيدٍ أمينة». ويختم العم عطا حديثه بالقول: «هناك إقبالٌ شديدٌ على شراء المواد الغذائية بالرغم من كلّ شيء. انتعاش البيع والشراء بدأ قبل رمضان بأسابيع، فقد قامت العديد من العائلات بشراء المواد الغذائية تحسّباً لهذا الغلاء».

لا تستطيع ربات البيوت تجهيز وتخزين أيٍّ من أنواع الطعام مسبقاً، فعدد الساعات التي تتوافر فيها الكهرباء لا يكفي مطلقاً لتشغيل البرّادات وتخزين الطعام. ويقتصر مخزون المنزل في حلب على المواد الغذائية المجففة. تقول أم رامي: «نقوم بشراء كلّ مكوّنات الطعام وتحضيرها في ذات اليوم. لا يمكنني حفظ الطعام في الثلاجة حتى ليوم واحد».

وفي ظلّ هذا الوضع ليس لدى معظم الفقراء من أملٍ سوى انتظار الحصول على حصّتهم من المعونة الغذائية التي تقدّمها الأمم المتحدة، ويتمّ توزيعها عن طريق بعض الجمعيات الأهلية، كجمعية الإحسان والهلال الأحمر والأمانة السورية للتنمية.

أكرم أوسو- الدرباسية

عارف كريز - بستان القصر - حلب

رودي سعيد -مخيم جيلان بينار

جابر جندو- عامودا

# فصول من التيه السوري

## السوريين في مهب مناهضة لجوئهم لتركيا

رضوان بيزار

## فصول من التيه السوري: طردٌ من البر وغرقٌ في البحر

فادي.أ. سعد

# السوريون في مهب مناهضة لجوئهم إلى تركيا

رضوان بيزار

شـهدت عدة مدن تركية في الآونة الأخيرة عدة مظاهرات مناهضة لوجود اللاجئين السوريين في تلك المـدن، الاحتجاجات تلك انطلقت شراراتها الأولى من مدينة غازي عنتاب بدعوة من عدد من الشبان الأتراك عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى التظاهر على خلفية اعتداء أحد السوريين على طفل تركي في 29 حزيران الماضي، ثم انطلقت بعدها مظاهرة في ولاية مرعش، فتلاها أخرى في عنتاب أفشـلها والي غازي عنتاب بعدم منحه الترخيص في 20 تموز المنصرم، في حين شـهدت مدينـة (قزل تبه) الحدوديـة ذات الغالبية الكردية آخرها يومـي الخميس والجمعة الماضيين. المظاهرات تلك التي هاجم فيه المتظاهرون اللاجئين السوريين واعتدوا على ممتلكاتهم وحطموا المحال التجارية والسيارات التي تحمل أرقاماً سورية.

عاش السـوريون المقميون في تركيـا خلال هذه الفترة حالة من القلـق والخوف على مصيرهم ومصير أبنائهم، حيث باتوا مهددين بالطرد من سكنهم والاعتداء عليهم في الأماكن العامة مما دفع بالكثيرين الى مراجعة حسـابتهم في مسالة الاستقرار في تركيا ومحاولة البحث عن خيارات أخرى في حال تأزم الأمور أكثر مما عليه.

كانت تعتبر تركيا إحدى أفضل الدول من حيث معاملتها للاجيئن السوريين إذا ما تمت مقارنتها بمصر أو لبنان أو الأردن، كما أنها تسـتضيف مليون لاجئ سـوري تقريبـاً وفقاً لتصريح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في كلمته الأسبوعية أمام البرلمان التركي، وهي تعتبر الأكبر من حيث الكتلة العددية للاجئين في دول الجوار التي استقبلت السوريين منذ اندلاع الأزمة في سوريا. اسـتقر أغلبية اللاجئين في حوالي 20 مخيماً أنشئت في مناطق قريبة من الحدود في جنوب تركيا وجنوب شرقها وفي المدن والمحافظات الحدودية التركية بالإضافة إلى استنبول.

**ما أسباب الاحتقان والمظاهرات ضد السوريين؟**

عزا المراقبون السبب الرئيسي الذي يكمن خلف المظاهرات المناهضة للسوريين إلى "التجاذبات السياسية التركية، مع اقتراب الانتخابات الرئاسية ومحاولة معارضي زعيم حزب العدالة والتنمية

مظاهرة ضد السوريين في مدينة مرعش

الحاكـم في تركيا رجب طيـب أردوغان إثارة الفتنة". مصطفى باقر سكرتير اتحاد الشباب الـتركي في تصريح لـ "مجلة الصـور" أكد بأن "سـبب الاحتقان الموجود في الشـارع التركي تجـاه السـوريين هـو الانتخابات الرئاسـية المقبلة"، متهماً بذلك أحزاب المعارضة التركية والمخابرات السـورية بـ «إثارة الفتنة»، قائلاً: «إن المخابـرات السـورية زرعـت في المـدن التركية أشـخاصاً مهمتهم إثارة المشاكل لخلق البلبلة وإثارة الفتنة بين السوريين والأتراك".

أما المخـرج السـوري دحام السـطام رئيس مجلس إدارة منتدى الخابـور المدني في أورفا عـزا في لقائه بـ "الصور" سـبب الاحتقان إلى عدة نقـاط: "الضغط النفـسي الذي يتعرض له السـوريون، وذلك نتيجـة لظروف الهجرة والنـزوح والخسـائر الكبيرة التـي تعرض لها جـراء الحـرب الدائـرة في البـلاد. والحاجة الاقتصادية الكبيرة وظروف المعيشية القاسية وغيـاب المنظـمات الدولية والمحليـة لإغاثة بالشكل الصحيح". كذلك أضاف السطام أسباباً أخـرى منها: "كـثرة الاحتقان بين السـوريين أنفسـهم نتيجة صراع القيـادات في المعارضة السـورية على مناصب وتهميشـها ونسيانها لهـؤلاء الذيـن يبحثون عـن إمكانية العيش

فقط بعيداً عن هذه الخلافات بين السوريين، كثرة المتسولين من السوريين في شوارع المدن التركية وحدائقها وساحاتها وحالات التشرد وبعض الحالات اللا أخلاقية، كما أن مشكلة اللغة والترجمة السيئة بين السوريين والأتراك في التواصل، وعدم معرفة السوريين بعادات وتقاليد وقانون التركي. تضرر الطبقة الفقيرة والمتوسطة التركية من خلال أعمال السوريين وارتفاع أجارات البيوت وغيرها. بالإضافة إلى التجاذبات السياسية في تركيا والتلاعب على ورقة السوريين، وهذا الجانب مهم ويجب أن نعيه جيداً". بينما ذهب محمد صبحي وهو مدير مركز ميثا الاجتماعي السوري في لقائه مع "الصور" إن الاحتقان المحتمل والحاصل الذي ظهر بعض الاندفاعات له في المدن التركية التي يقطنها السوريون (الضيوف) كما يحب أن يسميهم الأخوة الأتراك، تعود أسبابه المباشرة إلى طول فترة الضيافة، فممن الطبيعي أن تظهر هذه المشكلات وتطفو على سطح العلاقة وهي حالات فردية قد تتوسع بين جماعات يغذيها الفعل وردود الفعل بين الأتراك والسوريين كما كان في عنتاب".

**سبب الاحتقان يعود إلى الضغط النفسي الذي يتعرض له السوريين نتيجة لظروف الهجرة والنزوح وإلى التجاذبات السياسية في تركيا والتلاعب على ورقة السوريين ووعدم معرفة السوريين بعادات وتقاليد وقانون التركي**

الصبحي أضاف تعليقاً على ما جاء في تصريح مصطفى باقر والسطام بأن "بعض المحللين يذهبون إلى ربط هذه المشكلة بأسباب غير مباشرة تعود إلى استثمارها من قبل أوساط

المعارضة التركية ومن ثم البناء عليها لإحراج الحكومة التركية سياسياً أمام الرأي العام".

**إجراءات قبل انفجار الوضع**

وتخفيفاً لتلك الاحتقانات عمل نشطاء السوريين وعدد من المنظمات المدنية والحكومية عدة نشاطات من شأنها إزالة التوتر الحاصل، فأطلقوا حملة "شكراً تركيا" في شهر رمضان شملت عدداً من المدن التركية شاركت فيها الحكومة المؤقتة التابعة للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ورابطة الدفاع عن اللاجئين السورين، بالإضافة إلى عدة مؤسسات مدنية وشبابية سورية وتركية. ففي مدينة أورفا شارك في الحملة بيت الرقة لكل السوريين، بالإضافة إلى قيام منتدى الخابور بعقد عدة لقاءات مع منظمات التركية منها المركز الثقافي والاجتماعي التركي في ولاية أورفا وتجمع الشباب التركي، بالإضافة إلى عقد لقاء تشاوري مع المنظمات المدنية السورية للعمل المشترك في تخفيف الاحتقان وحسب السطام "إن منتدى الخابور المدني ومركز ميثا الاجتماعي ومنتدى تل أبيض للمجتمع المدني وبيت الرقة اتفقوا على العمل عدة نشاطات لتخفيف الاحتقان". السطام أضاف هنا: "علينا جميعا أن نعمل لتخفيف وإزالة هذه الاحتقانات وذلك من خلال نشرات ندوات التوعوية بين السوريين، الحملات التي يجب أن نقوم بها بين أوساط الأتراك وإيصال الرسالة بالشكل الإيجابي بأن السوريين هم ضيوفكم وإخوتكم وهم شعب منكوب وبأي لحظة تتوقف بها الحرب سيعودون إلى بلادهم".

كذلك ذهب محمد صبحي إلى أن الحل يكمن في "تطويق هذه المشكلة بتوعية السوريين عبر الندوات والنشاطات التي تسلط الضوء على المشكلة في مسألة عدم المخالفة القوانين وشؤون الحياة العامة، فإن وعي السوريين لواجباتهم وحقوقهم كضيوف يمكن أن ينزع

أسباب الاحتقان"، منوهاً إلى أن هذا الدور يجب تنظيمه عبر منظمات المجتمع المدني وأن يلعب الائتلاف والحكومة المؤقتة دوراً هاماً على المستوى الرسمي بالتواصل مع الحكومة التركية وتحديد سياسات قادرة على هضم هذه المشكلة وتبديدها بمحاسبة الأفراد المسيئين من الطرفين".

يقول محمد أنور المجني مستشار وزير العدل في الحكومة السورية المؤقتة التابعة للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية: "لا نستطيع أن نغفل دور السلطات التركية في استضافة اللاجئين السوريين وتقديم الكثير من التسهيلات لهم ونحن في حالة نقاش دائم مع الحكومة التركية من أجل تسهيل أمور السوريين في كافة النواحي وهي متجاوبة معنا لكن لديهم هنا في تركيا بعض الخلافات الداخلية وأحياناً يكون الملف السوري ضاغطاً بالنسبة لهم، ونحن في استضافة الدولة التركية واذا ما قام أحد المواطنين السوريين بانتهاك وقع عليه لوزارة العدل في الحكومة السورية الموقتة فإننا نعدهم بأننا سوف نناقشها مع الجانب التركي".

**شهادات السوريين حول الاحتجاجات على وجودهم في تركيا**

أحمد حسين شاب سوري يقيم في مدينة كليس التركية تحدث لـ "الصور" قبل أشهر كنت أقيم في مدينة تركية أخرى (نصيبين)، هناك كان عملي يقتضي أن اختلط وأتعامل مع الشعب التركي، إذ كنت أعمل

في ورشة صيانة الأدوات المنزلية الكهربائية، لم أتعرض إلى أي غبن من رب العمل الذي كان عادلاً معي بل كان مساعداً ومقدراً لجهودي. حسين يضيف "الذين كنا نتعامل معهم في المدينة كانوا مختلفين في نظرتهم إلينا نحن السوريين، البعض كان يبدي تعاطفه مع آلت إليه أوضاع السوريين عموماً، والبعض بم يكن يرتاح إلى وجود السوريين في المدينة، متحدثين عن استحواذ السوريين لفرص العمل القليلة أصلاً في مدينتهم الحدودية ذات الطابع الريفي".

**نحن السوريين هربنا من بلادنا تحت وطأة النار او التهديد بالقتل إلا اننا لم نترك عقلتنا وثقافتنا في بلادنا تلك قد تتعارض مع ثقافة المستضيف التركي**

إسماعيل جمعة أحد السوريين القادمين من ريف حلب يقيم الآن في مدينة غازي عنتاب، تحدث لـ "الصور" عن ليلة حدوث اشتباكات في المدينة بين الأتراك والسوريين، موضحاً: "بعد مرعش اندلعت الاشتباكات في حيَنا بعنتاب، بداية كان الهتاف المضاد للسوريين، رغم إننا لم نكن نفهم كل ما نسمع، إلا إننا فسرنا بعض الجمل، الأصوات تحول من هتاف إلى أصوات تكسير لبعض لوحات المحلات وزجاج عدد من السيارات. "رغم تدخل البوليس التركي وإطلاق الرصاص في الهواء لم يتراجع الشباب التركي، اقتحموا عدة محلات للسوريين، كسروا الواجهات الزجاجية لمحالات أيضاً يعود استثمارها للسوريين" يضيف جمعة.

أحمد حسين وافق جمعة فيما ذهب إليه في خشيته "نحن السوريون هربنا من بلادنا تحت وطأة النار أو التهديد بالقتل، إلا أننا لم نترك عقليتنا وثقافتنا وعادتنا في بلادنا، تلك التي قد تتعارض مع ثقافة المستضيف التركي، لذلك أخشى أن نكون ضحية أنفسنا إذا لم نتعلم ونراعي عادت المستضيف". الكثير من السوريين يتحدثون بأن همهم الأمان والعيش الكريم بعيداً عن تجاذبات السياسيين سواء الأتراك أو السوريين، مؤكدين: "نحن بشر لنا حق العيش بعيداً عن الموالاة والمعارضة"، كما تحدث مصطفى عمر أحد السوريين النازحين من حلب لـ "صور"، ومضيفاً "المسيء يجب أن يحاسب ممن كان، لا أن نُحمل أخطاء الآخرين فنضرب أو يتعدى على أرزاقنا".

# فصول من التيه السوري: طردٌ من البر وغرقٌ في البحر

فادي.أ. سعد

لم تقتصر مأساة السوريين على الحرب المريعة التي تدور رحاها في بلادهم، منذ ما يقرب السنوات الأربع، فما يجري في سورية هو الجزء المعروف من معاناتهم فحسب، وإن كان هو الجزء الأعنف والأفدح في نتائجه، لكن معاناة السوريين لا تتوقف بعد هروبهم من الحرب والاقتتال الأهلي داخل بلادهم، إنما تستمر في كل أرض يصلونها، وفي أي مكان يحلّون فيه، أو يعزمون على الإقامة بين أهله.

يأتي لبنان في درجة متقدمة من قائمة اضطهاد السوريين السوداء، حيث يتم اعتقال سوريين من قبل أجهزة مخابرات حزب الله، التي أجبرت سابقاً مئات من السوريين على المشاركة في الانتخابات الرئاسية المزيفة التي جرت مؤخراً في السفارة السورية في بيروت.

إضافة لهذا رفضت السلطات اللبنانية إقامة مخيمات للسوريين، وظهرت العديد من التعبيرات والأقاويل العنصرية بحق السوريين، وكان أخطر ما في هذه الجائحة العنصرية، ما صرّح به أحد مسؤولي تيار الثامن من آذار عن كون السوريين يشكلون خطراً وجودياً على لبنان، ودعوته لطردهم من البلاد وإعادتهم إلى سوريا، لأسباب إضافية منها الازمة الاقتصادية التي يمر بها لبنان!

كما أن محاولات عدة لطرد السوريين تمت في قرى وبلدات جنوب لبنان، إثر مقتل عناصر من حزب الله في سورية.

وفي الأردن التي لوّح ملكها بطرد السوريين - يوم كانوا 600 ألف لاجئ - في حال لم يصله الدعم، شهد مخيم الزعتري عدداً من الاشتباكات بين عناصر الشرطة الأردنية ولاجئين سوريين، راح ضحيتها عدد من اللاجئين الذين تظاهروا داخل المخيم احتجاجاً على سوء الأوضاع المعاشية والإنسانية فيه.

وفي الشهر الماضي أطلقت مجموعة من المواطنين بمحافظة أربد، هتافات منددة بسلوك اللاجئين السوريين في الأردن باستخدام مكبرات الصوت, وطالبوا بطرد اللاجئين السوريين من المملكة. واشتكى البعض في إربد مما يقولون أنه سلوك اللاجئين السوريين, وارتفاع معدل الجريمة بينهم, إضافة إلى انتشار ظاهرة «القمار» في أوساطهم. وكان نائب أردني قد دعا الحكومة للإبقاء على اللاجئين داخل المخيمات، وعدم السماح لهم بالانخراط في المجتمع الأردني.

ومن المعروف أن الأردن مثل معظم البلاد العربية يعاني عجزاً مالياً بلغ 26 مليار دولار، ويشكو الأردنيون من 160 ألف عامل سوري بأجر متدنٍ، دخلوا سوق العمل في البلاد.

وفي الجزائر برزت أزمة اللاجئين السوريين بداية هذا العام على الحدود الجزائرية المغربية، بعدما قامت السلطات الجزائرية بطرد عدد منهم وترحيلهم نحو المغرب، وبحسب مصادر جزائرية وسورية فإن أزمة اللاجئين السوريين بدأت مع وصول الدفعات الأولى من اللاجئين، حيث تمت معاملتهم من قبل الأجهزة الأمنية الجزائرية بشكل سيء ولا إنساني، وتُرك العديد منهم عرضة للمبيت بالعراء، والتشرد في ساحات الجزائر وشوارعها دون أي دعم أو مساندة.

وفي الإمارات قامت السلطات أوائل سنة 2012 بإلغاء تصاريح إقامة عشرات السوريين ممن شاركوا في احتجاجات سلمية في دبي ضد نظام بشار الأسد. وقام مسؤولون أمنيون إماراتيون باستدعاء مئات المواطنين السوريين لاستجوابهم بعد الاشتباه في مشاركتهم في مظاهرة غير مرخص لها. وعلى إثر ذلك قامت الحكومة الإماراتية بسحب تصاريح إقامة ما يقارب الخمسين سورياً، اتهمت العديد منهم بالانتماء لجماعة الإخوان المسلمين، أو تلقيهم تعليمات من مرشد الإخوان.

وفي العراق دعا محافظ الأنبار أوائل حزيران من العام الفائت لطرد اللاجئين السوريين، لكن ناشطين عراقيين قالوا إن السوريين لم يطردوا

وإنما أعيدوا إلى المخيمات، لأن اغلب من خرج منها إلى المدينة هم من المتسولين الذين عكسوا صورة سيئة عن السوريين الموجودين في الأراضي العراقية.

أما في مصر، فعلى الرغم من أن الحكومة المصرية استقبلت سنة 2012 السوريين المبعدين من الإمارات. إلا أن وسائل الإعلام المصرية أخذت في أواخر أيام مرسي بتهييج المصريين ضد إخوانهم السوريين، وروّجت أجهزة الأمن مع الشهور الأولى لسقوط مرسي شائعات ضد السوريين، تزعم قيامهم بإطلاق النار على المظاهرات الشعبية الداعية إلى تنحي الرئيس مرسي، ومشاركتهم في اعتصام رابعة العدوية الذي أقامه الأخوان في مدينة نصر بالقاهرة.

مدينة (6 اكتوبر) الواقعة جنوب العاصمة القاهرة، والتي تعتبر التجمع الأكبر للسوريين، شهدت حالات اعتداءات وخطف وسرقة راح ضحيتها سوريون نازحون، وقد قامت السلطات المصرية في حالات عديدة بترحيل السوريين بالرغم من حصولهم على إقامة سياحية، وكانت الحجج التي قدمتها لتبرير هذا الإجراء تتراوح بين مشاركة المرحلين في تظاهرات موالية لمرسي، أو التظاهر مع حركات ثورية كما جماعة الاشتراكيين الثوريين و6 إبريل، فضلاً عن اتهام بعضهم بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين.

وفي السعودية وجّه سوريون موقوفون في السجون السعودية بسبب خلافات مع كفلائهم أو انتهاء مدد إقامتهم، رسالة إلى أحمد الجربا، رئيس الائتلاف السوري المعارض، واصفين وضعهم بأنه «مأساة حقيقية»، ومشيرين إلى «الأوضاع الحالية التي يعيشها أبناء الجالية السورية في المملكة العربية السعودية، ممن صدرت بحقهم قرارت ترحيل إلى بلادهم، وكأن العالم لا يعلم ما يجري في بلادهم من تصفية». وبعد انقضاء موسم الحج العام الجاري، تُصر الحكومة السعودية على طرد 400 حاج سوري حاولوا الاحتماء بالمملكة بعد انتهاء الحج.

وفي ليبيا يتعرض السوريون لحوادث القتل والاضطهاد ولاسيما في طرابلس العاصمة، ونذكر هنا بالخصوص حادثة إطلاق مليشيا ليبية

النار على مركب يقل لاجئين سوريين وفلسطينيين أثناء مروره بالقرب من الشواطئ الليبية، من أجل إغراقه عمداً، ما أدى لمقتل العشرات من اللاجئين، نصفهم من الأطفال.

وفي المغرب تعتقل السلطات المغربية السوريين الذين يعبرون الحدود قادمين من الجزائر في مدينة السعدية على شاطئ البحر، وقالت ممثلة المفوضية العليا للاجئين في المغرب إن خمسة عشر شخصاً من أصل مجموعة من واحد وعشرين شخصاً بينهم عشرة أطفال، تم إرسالهم بواسطة طائرة إلى اسطنبول. وأكدت المفوضية العليا أنها أوقفت إحصاء اللاجئين السوريين في المغرب، بعدما أعلنت السلطات هناك قرب اعتمادها نظاماً لقوننة وجود السوريين، ووعدها بعدم طردهم إلى حين تطبيق هذا النظام.

لم يقتصر طرد السوريين أو الدعوة لطردهم على البلدان العربية، فلقد كان لبعض البلدان المحسوبة على أوروبا باع في اضطهاد السوريين، وصل حد رميهم في البحر حرفياً، حيث قامت مجموعة ملثمة تابعة للجيش اليوناني باقتياد مجموعة من الأسر السورية، كانت قد وصلت للتو إلى اليونان من تركيا، وأجبرتها على ركوب زورق قادها إلى عرض البحر، وهناك أرغموا اللاجئين على إلقاء أنفسهم في الماء بعد ضربهم وتهديدهم بالقتل، ما أدى إلى مقتل عدد منهم، بينهم امرأة وثلاثة أطفال، قبل أن تنقذ البحرية التركية بقية الغارقين.

# التغريبة الحلبيّة
## النازحون يعيشون في البراري.. والمقيمون يُدفنون تحت الأنقاض

سامي الحلبي

هذه رسالةٌ إلى العالم وجّهها رجلٌ حلبيٌّ في السبعين من العمر، من سكان حيّ الفردوس: «منشان الله، أولادي تحت الأنقاض من أربعة أيام في منطقة الزبدية. أناشد كافة الفصائل والكتائب المقاتلة في حلب، أو أيّ شخص يستطيع مساعدتي، أن يؤمّن لي رافعة أو جرّافة مشان طلّع أولادي من تحت الأنقاض. اتقوا الله فيني، أولادي الثلاثة الوحيدون تحت الأنقاض في منطقة الزبدية!».

هي واحدةٌ من رسائل عديدةٍ وجّهها رجالٌ من حلب إلى العالم منذ بداية عام ٢٠١٤. وبعد مرور سبعة أشهرٍ لم يلبّ أحدٌ النداء.

**ما هو البرميل المتفجّر؟**

غالباً ما تُنفَّذ الغارات بالبراميل المتفجّرة عن طريق سربٍ من أربع حوّاماتٍ ترافقها طائرة سوخوي أو ميغ للقصف الصاروخيّ الموجّه والرصد. تحلّق الحوّامة على ارتفاعٍ يتراوح بين ٥-٧ كم، وتلقي من هناك البرميل.

يستغرق البرميل حوالي الدقيقة للوصول إلى «الهدف». وفي هذه الأثناء يحلّق قائد الحوّامة حتى يتأكد من انفجار البرميل، فإذا لم ينفجر ألقى برميلاً آخر في المنطقة نفسها، لينفجرا معاً محدثين أضراراً مضاعفة.

براميل محدّثةٌ فوق رؤوس أبناء حلب:

يتكوّن البرميل عادةً من حوالي ٢٠٠-٣٠٠ كغ من مادة التي إن تي، تضاف إليها مشتقاتٌ نفطيةٌ لتسريع الاشتعال، بالإضافة إلى مسامير و«خردة» معدنيةٍ مدبّبة الأطراف، الهدف منها إيقاع أكبر أذىً ممكنٍ في المنطقةً المستهدفة. ويضاف إلى البرميل صاعقٌ ميكانيكيٌّ من أجل ضمان الانفجار.

يروي الناشط هلال الحلبي لمجلة «صور»: «لجأ النظام مؤخراً، بمساعدة خبراء إيرانيين وروسٍ، إلى تطوير نموذجٍ جديدٍ من البراميل، في أحد مراكز البحوث في منطقة الساحل. إذ أضافَ إلى البرميل القديم زعانف توجيهٍ تجعله يسقط بشكلٍ طوليٍّ، بدلاً من البراميل التي كانت تسقط بشكلٍ عرْضيٍّ أو مائلٍ، وإمكانية انفجارها أقلّ. وبذلك تصبح إمكانية تدمير الهدف محقّقة».

وأضاف هلال: «زاد وزن البرميل المحدّث ليصل إلى ٦٠٠ كغ، الأمر الذي ضاعف قوّة الانفجار الحاصل».

يُذكر أن البراميل المتفجّرة سلاحٌ من ابتكار الاتحاد السوفياتي، استخدمه للمرّة الأولى في الحرب العالمية الثانية ضد القوّات النازية. وهو سلاحٌ عشوائيٌّ يُستخدم لتدمير المدن، وكسر الروح المعنوية للأعداء.

أكثر من خمسمئة برميلٍ على حلب في شهرٍ عاديّ:

ذكر المرصد السوريّ لحقوق الإنسان في تقريرٍ سابقٍ له: «سُجّل سقوط ١٩٦٣ مدنياً جرّاء قصف طيران النظام بالبراميل المتفجّرة مدينة حلب، منذ مطلع ٢٠١٤ وحتى ٢٩ أيار ٢٠١٤».

وأضاف التقرير أن القتلى يتوزّعون بين «٥٦٧ طفلاً دون سنّ الثامنة عشرة، و٢٨٣ أنثى، و١١١٣ رجلاً فوق سنّ الثامنة عشرة».

ويؤكّد التقرير أن «هذا الإحصاء لا يشمل القتلى في صفوف مقاتلي المعارضة، الذين غالباً ما تستهدفهم الغارات الجوية».

وقال المعهد السوريّ للعدالة، في تقرير مطوّل: «سقطت ٥٠٩ براميل متفجّرة و٢٦٠ صاروخاً من الطيران المروحّي والحربيّ على مدينة حلب وريفها، في شهر حزيران الفائت».

كذلك أفاد المعهد، ومقرّه مدينة حلب، بأن عدد ضحايا القصف بلغ «٣٥٤ مدنياً، بينهم ٨٦ طفلاً، و٥٢ امرأةً، و٧ عسكريين، وإعلامياً واحداً، في الشهر نفسه».

## المنظمات الطبية تواجه صعوبات كبيرة

منذ بداية حملة البراميل على حلب، في نهاية عام ٢٠١٣ وحتى الآن، لم تتوقف الكوادر الطبية في هذه المدينة عن إطلاق نداءات الاستغاثة المتواصلة، بسبب عجزها عن معالجة المصابين، وقلة الأدوية والتجهيزات، وضعف منظومة الإسعاف. إذ لا توجد سوى خمسة مشافٍ خاصّة، بالإضافة إلى نقاطٍ طبيةٍ ميدانيةٍ غير مجهّزةٍ بغرفٍ للعناية المركّزة الإنعاش.

يروي الممرّض طارق أبو الفحم، من حيّ بستان القصر، لمجلة «صور»: «يومياً نقف عاجزين أمام أعداد الجرحى الهائلة جرّاء القصف بالبراميل المتفجّرة. الإصابات خطيرةٌ جداً ومعقدة. وفي غالبيتها نضطرّ آسفين إلى بتر أحد الأطراف العلوية أو السفلية، نتيجة ضعف الإمكانيات وقلة الأجهزة الطبية الدقيقة».

ويضيف: «لا يتجاوز عدد المشافي الخاصّة في الجزء الشرقيّ من حلب خمسة مشافٍ، كلّ واحدٍ منها مجهّزٌ بغرفةٍ أو غرفتين للعملياتٍ الدقيقة. كيف ستستطيع هذه المشافي تغطية ضحايا عشرات البراميل التي تلقى فوق رؤوسنا؟!».

ويؤكد أبو الفحم أن «نقص الكوادر الطبية المؤهلة، كجرّاحي الأوعية الدقيقة، يزيد من تعقيد الأمور. لذلك نضطرّ إلى تحويل أغلب الإصابات الصعبة إلى المشافي الحدودية، وخصوصاً في إعزاز وكلس».

ويختم حديثه بالقول: «كثيراً ما تُستهدف المشافي بالبراميل المتفجّرة، كما حصل في مشفى دار الشفاء بحيّ الشعار، ما يؤدّي إلى خروجها من العمل. الأمر الذي يضعف المنظومة الطبية بحلب، والتي تعدّ ضعيفةً بالأصل وغير قادرةٍ على سداد الحاجات».

## قاهرو الموت اليوميّ.. رجال الدفاع المدنيّ

مع اشتداد موجة القصف بالبراميل المتفجّرة، برز دور رجال الدفاع المدنيّ، وغالبيتهم من المتطوّعين، مع بعض المنشقين عن الدفاع المدنيّ التابع للنظام.

تعمل فرق الدفاع المدنيّ وسط ضعف الإمكانات المادية، وعدم وجود المعدّات اللازمة لرفع الأنقاض، وعدم توافر الوقود اللازم لعمل الآليات. ويشتكي العاملون من إهمال وتقصير الحكومة السورية المؤقتة، وعدم تزويدهم بالمبالغ اللازمة والأدوات الضرورية.

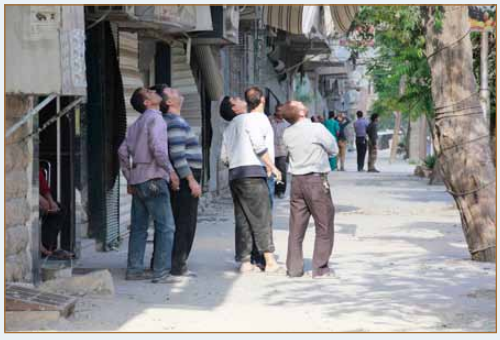

يروي الناشط أبو خالد الحلبيّ لمجلة «صور»: «استشهدت عائلةٌ مؤلفةٌ من أربعة أشخاص خنقاً تحت الأنقاض في بلدة كفر حمرة، بعد عجزنا الكامل عن رفع ثلاثة أسقف انهارت فوق رؤوسهم، وكذلك الأمر في عدّة مواقع. يومياً أموت ألف ميتةٍ عندما أرى أمامي بشراً يصرخون ويموتون تحت الأنقاض، ولا أستطيع تقديم العون لهم وإنقاذهم».

ويؤكد أبو خالد: «بعد عدّة مناشدات ومطالبات وإضرابات، نفّذها رجال الدفاع المدنيّ في حلب، استجابت الحكومة المؤقتة لبعض مطالبنا. ولكن، للأسف، يبقى التقصير سيّد الموقف، فكثيراً ما يتوقف (التركس) عن رفع الأنقاض بسبب نقص المازوت وعدم قدرة الدفاع المدنيّ على شرائه».

ويضيف: «نعمل تحت خطر الموت اليوميّ بقصف البراميل المتفجرة. وراتب العامل في الدفاع المدنيّ لا يتجاوز الـ ١٥٠ دولاراً، بينما أقلّ راتبٍ لموظفٍ في الحكومة السورية المؤقتة في تركيا ألف دولار!».

## أهالي حلب بين النزوح إلى مناطق النظام واللجوء إلى مخيّمات تركيا

باتت الأحياء الخاضعة لسيطرة المعارضة في حلب خاليةً من الحياة، بعد دخول القصف اليوميّ بالبراميل المتفجرة شهره العاشر. فقد أصبحت أحياء المرجة والمعصرانية ومساكن هنانو وطريق الباب فارغةً من السكان تماماً، وأغلقت معظم المحالّ التجارية أبوابها، وهرب الأهالي من بيوتهم، وبات الدمار منتشراً في أزقة وأرجاء تلك الأحياء، جرّاء انفجار عشرات البراميل يومياً.

توجّه أهالي حلب إلى الحدود السورية

التركية، أو إلى المناطق النائية في الريف، بينما فضّل آخرون النزوح إلى الطرف الغربيّ من المدينة، الخاضع لسيطرة النظام.

### النزوح إلى مناطق النظام

شهد معبر كراج الحجز، قبيل إغلاقه، والذي يصل بين مناطق سيطرة النظام ومناطق سيطرة المعارضة، ازدحاماً شديداً بسبب حركة النزوح الكبيرة. وقامت أجهزة النظام الأمنية بتشديد إجراءات التفتيش، وضيّقت الخناق على المدنيين أثناء مرورهم. كما منعت إدخال أية موادّ غذائية باتجاه مناطق المعارضة.

وقُصف المعبر عدّة مرات بقذائف الدبابات، ما أدّى إلى وقوع عددٍ من الضحايا بين قتيلٍ وجريح. واستمرّ قنّاصا القصر البلديّ والإذاعة بفتح الرصاص عشوائياً على النازحين. وبعد صدور قرار إغلاق المعبر تضاعفت معاناة الفارّين باتجاه مناطق سيطرة النظام، إذ صاروا يضطرّون إلى التوجه إلى مدينة سلمية بحماة عن طريق خناصر، والعودة منها إلى مناطق سيطرة النظام.

يروي أبو عمر، وهو موظفٌ من مدينة حلب: «أقام الكثير من النازحين الخيم عند دوّار الباسل، وبالقرب من فرع الأمن العسكريّ، بينما افترش آخرون الأراضي عند مداخل البنايات والأزقة في أحياء حلب الجديدة والسليمانية ومنطقة جامع التوحيد، دون أن يجدوا سكناً يليق بهم كبشر».

ويضيف أبو عمر: «تنفّذ الأجهزة الأمنية حملاتٍ لطرد النازحين من المساجد والمدارس. ومنع الأمن أصحاب المكاتب العقارية من تأجير المنازل للنازحين من تلك المناطق، مما سبّب زيادة وضع النازحين صعوبة. وسُجّلت عدّة حالات اعتقالٍ لشبانٍ واعتداءاتٍ بالضرب عليهم، بالتزامن مع حملة اعتقالاتٍ واسعة تشهدها الأحياء الخاضعة لسيطرة النظام، وخصوصاً في حيّي الحمدانية وحلب الجديدة، بالقرب من «أكاديمية الأسد» معقل قوّات النظام وكتائب حزب الله».

وعن الإغاثة التي يتلقاها النازحون يقول أبو عمر: «تستحيل إغاثة النازحين، لأن عملية الإغاثة تتطلب روتيناً معقداً، أوله تسجيل المسكن، ثم قيام المتطوّعين بالكشف على العائلات، ثم تقديم العون. وتتطلب هذه العملية ما لا يقلّ عن شهر، عداك عن المخاطر الأمنية، وقلة عدد المتطوّعين العاملين مع الجمعيات».

وعن معاناته الشخصية يقول: «أنا موظفٌ في إحدى مديريات مدينة حلب. أذهب شهرياً لقبض راتبي البالغ ٢٠ ألف ليرة، وأحتاج للوصول إلى حلب ١٢ ساعةً في الذهاب ومثلها في الإياب، وأجرة الطريق ثلاثة آلاف ليرة. في السابق كانت الرحلة لا تحتاج أكثر من ربع ساعة».

### الحدود السورية التركية:

معظم النازحين من أبناء مدينة حلب توجّهوا

إلى الريف الحلبيّ الشماليّ أو إلى تركيا. تروي أم محمد، النازحة من حيّ المشهد إلى بلدة بيانون في الريف الشماليّ: «نجونا من برميلٍ متفجّرٍ سقط على البناية المجاورة لبيتنا، فقرّرنا النزوح فوراً إلى قرية زوجي. بتنا عدداً من الليالي عند أقاربنا، لنفاجأ بالقصف اليوميّ على بيانون بالبراميل والصواريخ أيضاً، فقرّرنا أن ننصب خيمةً في إحدى مزارع الزيتون المحيطة بالبلدة، نتوجّه إليها صباحاً ونقضي يومنا، ثم نعود في المساء إلى بيت أقاربنا للنوم».

توجّه الكثير من الحلبيين إلى تركيا، متوقعاً الأفضل، ولكن غلاء الأسعار الفاحش، مقارنةً مع سورية، خيّب آمال الكثيرين. يروي عبد الجبار غلاونجي لمجلة «صور»: «توجّهت مع أسرتي المكوّنة من خمسة أولادٍ وأمّهم إلى تركيا، حاملاً معي مبلغ مئة ألف ليرةٍ سورية (حوالي ٦٠٠ دولار)، لأصدم بأن الإيجار الشهريّ للبيت في مدينة «نيزب» يبلغ حوالي ٢٥٠ دولاراً شهرياً. عندها قرّرت التوجّه إلى المخيّمات. وبعد انتظارٍ دام أكثر من عشرة أيام نقلتنا السلطات التركية إلى مخيّم على طريقٍ كلّس غازي عينتاب. المخيّم في غاية السوء، إذ لا توجد فيه خدماتٌ تذكر، وننام في خيام تصل درجة الحرارة فيها نهاراً إلى حوالي ٤٠ درجة. وبعد شهرٍ من الإقامة في المخيم عثرتُ على غرفةٍ مهجورةٍ بالقرب من مدينة كلّس، جهّزتها وبنيت فيها مرحاضاً وأوصلت الكهرباء إليها بمساعدة مواطنٍ تركيٍّ، وسكنّا فيها. أعمل على بسطةٍ لبيع الدخان. وأربح، بعد اثنتي عشرة ساعةً من العمل اليوميّ، حوالي ١٠ دولاراتٍ، أستطيع بها تأمين قوت أطفالي».

تلخّص هذه الصورة المأساوية جانباً كبيراً من التغريبة الحلبية التي تمتدّ فصولها بلا نهايةٍ مع استمرار الحرب والدمار.

# السلم الاهلي وفض النزاع

لا يمكن فصل حالة الصراع السورية عن الوضع الدولي والاقليمي فلم تكن عوامل استمرار الصراع ناجمة فقط عن الانفجار المجتمعي في وجه النظام الحاكم في دمشق ، بل إن العوامل الدولية بما فيها تراجع الدور الاميركي والاوروبي نتيجة الازمة الاقتصادية والتوسع الروسي والصيني في السوق العالمية ، والتعقيد في الملفات الاقليمية وارتباطات حكومة دمشق بحلفاء كانوا سندا في مجلس الامن لتوقيف قرارات لصالح الشعب السوري الواقع تحت معاناة الحرب ، هذه العوامل وغيرها كرست حالة العنف على المدى المنظور وابقت المستقبل مفتوحا على كافة الاحتمالات دون وجود شكل او تصور لحل ناجز ، في حين أن كل الاطراف في النزاع القائم ( المحلية والاقليمية والدولية ) اغفلت بل تجاهلت تلك المعاناة الواقعة على المدنيين الذين تحولوا مجبرين للخضوع بقوة السلاح باحثين عن السلام والاستقرار محاولين بامكانياتهم البسيطة اعادة بناء المجتمع وفق مبادئ تحفظ الحقوق ، فلقد تبين وخلال السنوات الثلاث من الحرب أن المجتمع السوري يحاول ايجاد صيغ وتفاهمات على المستوى المحلي والتي تأطرت من خلال مبادرات و مؤسسات ومنظمات غير حكومية معتمدة على موارد السلام المحلية وبجهود حثيثة و عمل جبار لاعادة المجتمع المدني للتعبير عن احتياجاته بدعم من الجهات الدولية ولكن هذا الاطار لايقارن من ناحية الدعم مع مايقدم للجهات العسكرية التي تعمل لصالح اجندات مختلفة بعيدة كل البعد عن مفاهيم السلم الاهلي .

يعمل قادة المجتمع المدني في جميع انحاء سوريا على اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة اثار النزاع ومنع العنف ونجحوا في كثير من الاحيان بتحقيق خطوات مهمة في فض النزاع والأمثلة الموثقة كثيرة منها قدرة قيادات المجتمع المدني في مدينة درعا على تغيير قرارات عسكرية لقوات الجيش الحر التي كانت ترغب في مهاجمة مواقع عسكرية قريبة من المناطق المدنية والتي لبت رغبة المجتمع المحلي بالتخلي عن ذلك لما قد يلحق بهم من اذى في حال تم الهجوم ،والامثلة على ذلك لا تنتهي كمبادرات النساء في ريف دمشق من تحقيق هدنة بين قوات حكومة دمشق وحكومة المعارضة، الا ان هذه النماذج والعمليات لم تكن مستدامة وفشلت في الاستمرار وخلق حالة استقرار حقيقية لصالح المجتمع المدني ، بالرغم من عملهم على معظم ملفات النزاع من الافراج عن السجناء والتوسط في حل النزاعات المحلية وصولا الى مشاركتهم المحدودة في عمليات مفاوضات السلام الدولية ، وبذلك فإن موارد السلام تحتاج الى دعم كبير لاشتداد الصراع وتصاعده المتزايد ولابد أن يغطي هذا الدعم الحاجات الماسة لكافة القطاعات المشاركة في هذه العملية ضمن خطط صغيرة ومنظمة تستهدف المجتمعات المحلية لتؤسس اطارا مبنيا على رغبات الافراد وطموحاتهم وبتوافق تام مع المصلحة الجمعية التي بتشكيل بنى مؤسساتية قادرة على خلق واقع افضل، وبتركيز عال على نشر ثقافة السلام في المجتمع السوري عبر القيادات المدنية التي تحتاج بدورها الى الكثير من التدريب والتأهيل على اسس المفاوضات ووضع الخطط الاستراتيجية التي من شأنها تمهيد الطريق لبناء نموذج سلم اهلي يحترم التنوع والاختلاف ويعيد الحقوق وفق اسس الديمقراطية ومبادئها .

إن عمليات بناء السلام داخل المجتمعات المحلية السورية تعتبر اهم اساسات التغيير الحقيقي واعادة بناء المجتمع الذي ارهق من حالة الحرب ، اعتمادا على مكوناته من البنى التقليدية وهيئات التحكيم الدينية ولجان السلم الاهلي وكافة الهيئات والجهات المساندة محليا والداعمة لهذا العمل دوليا .

# عمليات الخطف تدفع سكان سري كانيه للبحث عن مناطق آمنة
## يوميات أسرة هاربة من الخطف

شفان إبراهيم

سعاد (33 سنة) أم لثلاثة أطفال تتشاجر مع زوجها كل صباح، فهي تصر على سحب أولادها من المدرسة، (كما فعل جارهم إيفان) والانتقال إلى مدينة إخرى لكن زوجها يرفض الفكرة. إيفان كرمكيان الخياط الشيشاني من أحدى قرى سري كانيه (رأس العين) قام بسحب أولاده من المدرسة سابقاً. وبيع منزله الملفت للانتباه وقرر السكن في مكان لا يعرفه أحد. ربما خشية أن يتكرر سيناريو خطفه، بعد أن كان قد تعرض للخطف في الصيف الماضي على أيدي جماعة مسلحة، ولم يفرج عنه إلا بعد أن دفع ذووه آلاف الدولارات كفدية للخاطفين مقابل إطلاق سراحه وعدم التعرض له.

وسعاد (أسم مستعار) لا ترغب بأن تحدث قصة كرمكيان أن لها أو لأطفالها. ولذلك تعلّمت كيف تستخدم المسدس والسكين، إضافة إلى تدربها على لعبة الكاراتيه كاحتياط في مواجهة القدر إن غدر بها، خاصة وأن عمليات الخطف لا تقتصر فقط على الرجال، كما حدثت مع إيڤانا كلي (18 سنة) وهي من ايزيديي محافظة الحسكة، خرجت من البيت إلا أن مجموعة مجهولة قامت بخطفها واقتيادها إلى مكان مجهول، وحتى الآن لا يعرف أهلها أية أخبار عنها أو الجهة التي خطفتها.

كما لا يعلم أحد من جيران ولا أغلب أقرباء كرمكيان الأسباب التي أدّت إلى اختطافه، حيث تعرّضت مدينة سري كانيه وريفها لموجة من عمليات الاختطاف منذ بداية الأزمة في سوريا ولكنّهم يشتبهون بأنّ الخطف سببه انتماء كرمكيان القومية الشيشانية، حيث يقدر عدد الشيشان في سري كانيه بحدود 300 أسرة قدموا إلى المنطقة سنة 1880 إبان الحكم العثماني واندمجوا مع بقية القوميات في المدينة، غير أن عمليات الخطف والمعارك التي دارت في سري كانيه أدت إلى هجرة أعداد كبيرة إلى مناطق أخرى آمنة.

عانى المجتمع في مدينة سري كانيه وريفها من عدد كبير من جرائم وحوادث القتل وأكثر من ست وثلاثين حالة خطف في الأشهر الثلاث الأخيرة، مما زرع الخوف في نفوس الشيشانيين، وباقي الطوائف، ودفع زعيمهم لمناشدة الزعماء الدينيين والسياسيين، المحليين والدوليين، من أجل الحماية. مع ذلك لم تجدي كل تلك المحاولات نفعاً للحد من خطر الاختطاف.

بعد حادثة خطف الخياط الشيشاني، تم خطف الشاب السرياني يونان قسطنطين والأرمني مارك مالطيوس من مدينة سري كانيه\رأس العين، حيث ذهبا للاستفسار عن الآلية الثقيلة التي كان يمتلكها مارك والتي تم مصادرتها من معمل البلوك الخاص به، لكن تم توقيفهما وخطفهما من قبل بعض التنظيمات المحسوبة على القاعدة، والتي طالبت بفدية مالية ضخمة لقاء إطلاق سراحه، مُعتبرة أن توقيف وخطف هؤلاء يُمثل فرض عين عليهم، وتم إطلاق سراحهما فيما بعد لقاء تفاهمات معينة، في الوقت الذي كاد مارك أن يفقد ابنه الذي أصيب بصدمة نفسية فقد على أثرها النطق لثلاث أيام.

اقتنع زوج سعاد أخيراً وتحت إلحاح رهيب من زوجته بعد أن نجحت في تجنيد أبنائها ضد الأب أن يقتنع بفكرة السفر، وأن يغير مكان الإقامة،

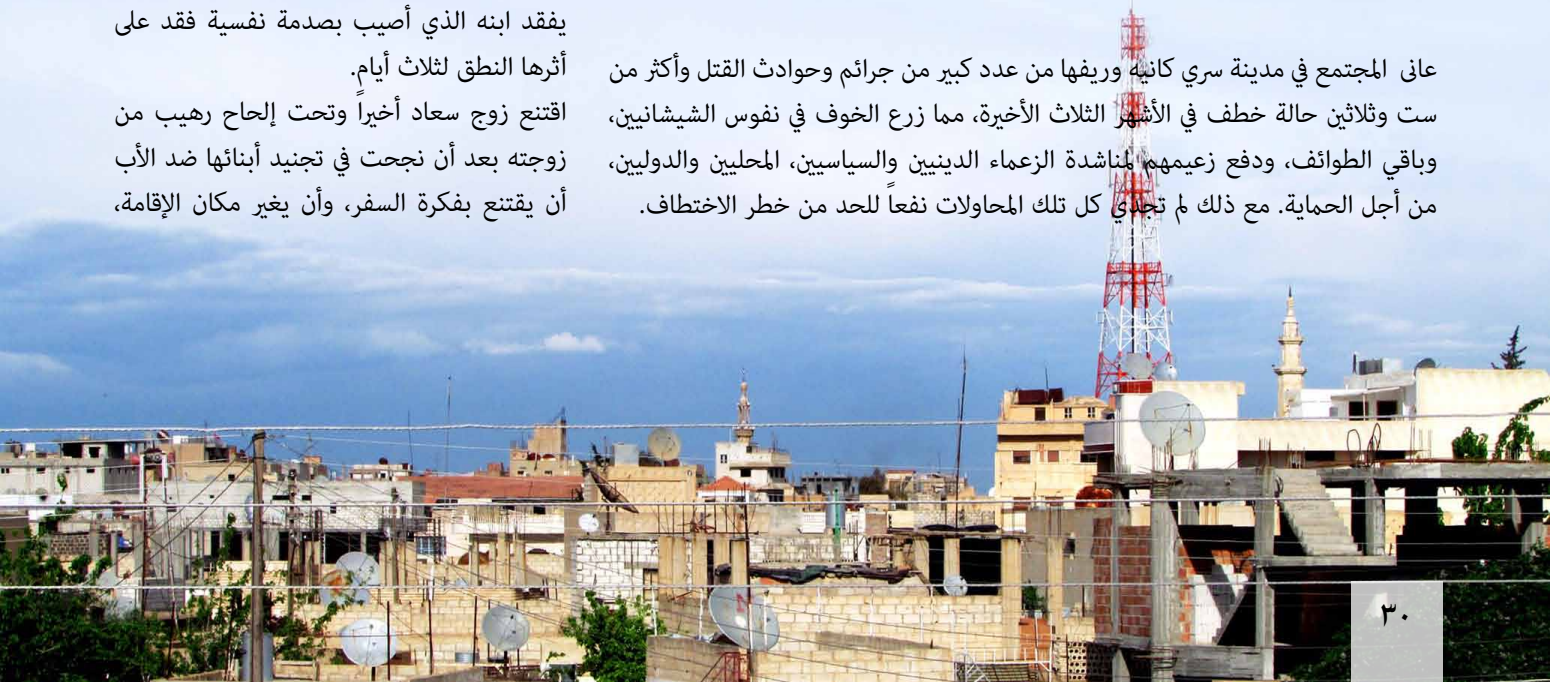

ويبحث عن عمل آخر يؤمن لهم معيشة متواضعة مع نسبة عالية من الأمان، فهذا خير من فقدان الأمان والعيش المترف، لكنها لم تكن تعلم أن الخطف والقتل أصبحا السمة الأبرز في سوريا.

تعرفت سعاد وزوجها على جيران جدد في مدينة قامشلو، حيث سكنت في أحد الأحياء الفقيرة لتتفاجئ بمدى الفجاعة والفقر الذي يعانيه أبناء المدينة، خاصة في المنطقة الشرقية التي تُعتبر من أفقر المناطق في قامشلو وفق كل المقاييس، هناك حيث كان يقيم آلاف الكرد.

اليوم تغير كل شيء في تلك البقعة الجغرافية الصغيرة، نزح كثير من السكان، أصبحت رؤية تجمع شبابي من النوادر، والسهرات الشبابية في الأحياء الكردية أصبحت جزءاً من التراث، وتغير كل شيء، حتى اللغة المسموعة تغيرت، لكن المفاجئة بالنسبة لسعاد التي تنحدر من عائلة عربية كانت في نمطية من يقطن الحي، حيث لم تكن تتخيل أن تجاور عوائل من أدلب وحلب وحمص ودرعا، إضافة إلى الحي المختلط من الكرد والعرب الفارين من جحيم تل حمس وقرى جنوب الرد، حينها بادرت سعاد إلى رفع يافطة في أول الحي كتب عليها...هنا حي سوريا.

التحق أبناء سعاد بمدرسة قريبة من الحي، تابعوا تعليمهم وتقدموا للامتحانات النهائية، كان من بين المواد التي قدموها، مادة اللغة الكردية التي أدرجتها الإدارة الكردية في المدارس المناطق الخاضعة لسيطرتها، لكن محافظ الحسكة عمد إلى إلغاء مادة اللغة الكردية من الجلاء المدرسي واستمرت الحال على هذا المنوال حتى بدأت العطلة الصيفية، والتي بدأت معها المتاعب تزداد رويداً رويداً، بالنسبة لسعاد وزوجها في ظل افتقار مدينة قامشلو لمعظم الخدمات الاساسية للمعيشة واستمرت سعاد جاهدة بالتخفيف عن زوجها الذي كان مستاءً من وطأة الظروف التي يعيشونها في قامشلو بعد أن بقي أكثر من شهرين دون عمل بالإضافة إلى افتقاد المنطقة للخدمات، حيث لا مياه إلا بضع ساعات أسبوعياً، ولا كهرباء سوى 3 ساعات يومياً، شبكة الاتصالات الخلوية مفقودة تماماً، يقول: «كيف لمدينة لم تتعرض للدمار أن لا تتوفر فيها أبسط مقومات الحياة، في حين تتوفر في المدن التي تقصف كل الخدمات».

وفي ظهيرة إحدى الأيام حين عاد زوج سعاد من عمله في العتالة، أخبرته سعاد بأنها حامل، ولم تكد تكمل عبارتها، حتى صرخ زوجها: «نحن نحتار في لقمة عيشنا وأنتي تقولين أنك حامل» وبينما كان الزوجان منهمكان في سجال حاد حول حمل سعاد، هرولا مسرعين إلى الخارج يتتبعان الصوت المرتفع، ويسألان عما حدث، يرد أحدهم: «هو خالد، أحد أبناء

الحي، خطف اليوم من إحدى الساحات المكتظة بالمارة، حيث قدمت مجموعة من الملثمين وخطفت خالد، مرسلةً تهديداً إلى والديه بضرورة دفع فدية مالية كبيرة، وإلا فإنهن سيرسلون رأس ابنهم خالد إليهم».

وما كان من أهل الحي إلا أن تقدموا لمساعدة أهل الشاب بغية إنقاذه. وبالفعل ما هي إلا بضعة أيام حتى عاد خالد إلى بيته وإن كان متغير اللون وحليق الشعر، فاقداً لأكثر من نصف وزنه، إلا أنه عاد حياً يرزق.

سعاد التي هربت من سري كانيه خوفاً من الخطف والموت وجدت نفسها في مواجهة ظروف قاسية تتكرر في كل مكان بطرق مختلفة، يضاف إلى همها الوضع المعيشي الذي باتت العائلة تعيشه على وقع الشجار اليومي، إلى أن فجعت عائلة سعاد المنكوبة ذات مساء بفقدان أحد أبنائهم حرقاً بالتيار الكهربائي، بسبب خطأ حصل في توصيل السلك المخصص للتيار الكهربائي لمولدة الكهرباء في الحي، بعد أن كانت تخشى من فقدانه خطفاً.

لملمت سعاد جراحها وقررت ترك المنزل والرحيل مجدداً لكن هذه المرة إلى إقليم كردستان، بحثاً عن ملجأ يقي أسرتها الجوع والبرد والعطش، ويُخفف عنهم وطأة التشرد والهجرة وفقدان الابن، فكان موعدهم مع مخيم دوميز للاجئين قبلة الهاربين من جحيم الحرب في سوريا.

# اللاجئون في ظل القوانين الدولية
## واللاجئون السوريون في ظل هذه القوانين

عاصم الزعبي

**أولاً:** يعد تحديد المقصود بلاجىء بصورة عامة من المسائل الصعبة في القوانين الدولية نظراً لعدم وجود تعريف له بشكل محدد في الفقه الدولي.

ولكن ساهمت الجهود الدولية والإقليمية في بلورة مفهوم اللاجىء بناءً على اعتبارات خاصة ومتعددة وفقاً للظروف والوقائع التي يعيشها أو وفقاً للملابسات السياسية.

فمفهوم اللاجىء السياسي يختلف عن مفهوم اللاجىء المطرود من وطنه نتيجة عدوان أو احتلال، واللاجىء المطرود يختلف عن اللاجىء بفعل سياسة التطهير العرقي، و هكذا ...

و تبعا لذلك اختلفت تعريفات اللاجىء في المواثيق والأعراف الدولية .

**ثانياً: مصادر قانون اللاجئين**

يشمال قانون اللاجئين القوانين العرفية و القواعد القطعية والصكوك القانونية الدولية:

- 1951 الخاصة بوضع اللاجئين والمعدلة في 1967 بالبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين حيث توقع عليه كل دولة بشكل منفرد.
- مبادىء بانكوك لعام 1966 حول وضع ومعاملة اللاجئين.
- اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية 1969 التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا.
- إعلان قرطاجة 1984 بشأن اللاجئين لدول أمريكا اللاتينية.
- توصيات مجلس الاتحاد الاوربي 2004 بشأن المعايير الدنيا لتأهيل ووضع رعايا البلد الثالث والأشخاص عديمي الجنسية كلاجئين أو غيرهم ممن يحتاجون إلى الحماية الدولية ومستوى الحماية الممنوحة.

**وبموجب القوانين الدولية اللاجئون هم الأفراد الذين :**

- خارج بلدهم التي يحملون جنسيتها أو محل إقامتهم المعتاد.
- من لديهم خوف من التعرض للاضطهاد بسبب عرقهم أو دينهم أو جنسيتهم....
- من هم غير قادرين على العودة إلى بلدهم خوفاً من الاضطهاد.

**ثالثاً: حقوق اللاجئين بشكل عام والتزاماتهم**

يحق للاجئين التمتع بجميع حقوق الإنسان من حقوق مدنية وسياسية، ولهم الحق في الحياة وعدم التعرض للتعذيب وإساءة المعاملة والحق في حرية التنقل والتعبير والتجمع السلمي والمساواة أمام القانون.

كما أن هناك التزامات تقع على عاتق اللاجىء أهمها الانصياع لقوانين بلد اللجوء وأنظمته والتقيد بالتدابير المتخذة فيه للمحافظة على النظام العام.

**رابعاً: السوريون هل هم لاجئون؟**

حتى الآن لم تقم أي من الدول التي تستضيف السوريين بإعطائهم صفة لاجىء بشكل قانوني حيث تطلق عليهم هذه الدول تسميات مختلفة (نازحين – مهجرين – ضيوف) وذلك خوفاً من الالتزامات القانونية والترتيبات الخاصة بحقوق اللاجئين، وهي بهذا تتنصل توفير الحقوق الأساسية لهم والتي نصت عليها القوانين الدولية.

ففي دول الجوار السوري يحرم السوريون من حقوقهم لعدم اعتراف هذه الدول بهم كلاجئين على أراضيها .

**وإذا قمنا بالمقارنة بين اللاجئين الفلسطينيين والسوريين:**

قرارات الأمم المتحدة بالنسبة للفلسطينيين: أسست وكالة الأمم المتحدة للإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وهي وكالة تحكم وجودهم في الدول المضيفة وحقوقهم وواجباتهم من أجل توفير أساس قانوني لهم.

أما بالنسبة للاجئين السوريين وغيرهم من الجنسيات الأخرى فهم تحت قانون المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. وهذه المنظمة بالنسبة للاجئين السوريين كان لها دور إغاثي بالدرجة الأولى بالتعاون مع مجموعة من الدول المانحة في هذا المجال.

كما أن هناك تخوفاً كبيراً في دول الجوار التي تستضيف اللاجئين السوريين من أن تطول الأزمة في سوريا، مما يشكل عبئاً على البنى التحتية لهذه الدول واقتصادها وسوق العمل والتضخم وزيادة الأسعار، وغيرها من الضغوط التي تحصل نتيجة نزوح أعداد كبيرة من السوريين ومكوثهم فترة طويلة في البلد المضيف .

**خامساً: فشل دولي في أزمة اللاجئين السوريين**

لقد فشل المجتمع الدولي بشكل كبير في دعم اللاجئين السوريين والدول الأساسية التي استقبلت العدد الأكبر منهم.

ويعد النداء الإنساني الذي أطلقته الأمم المتحدة لدعم اللاجئين السوريين هو الأكبر في تاريخ المنظمة. و لكن تمويله لم يتخط نسبة 50 % .

إذاً يبقى اللاجئون السوريون بين مطرقة القوانين الدولية وسندان تشريعات بلدان اللجوء.

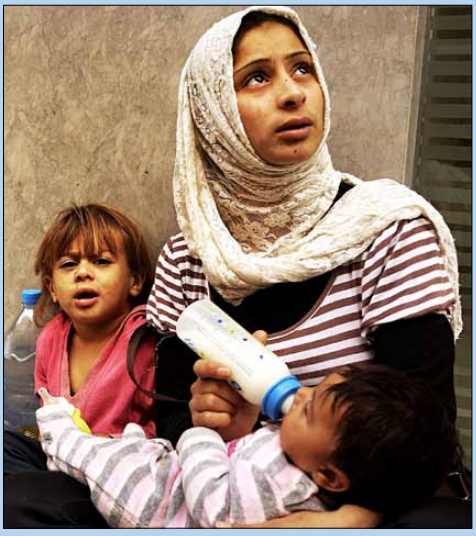

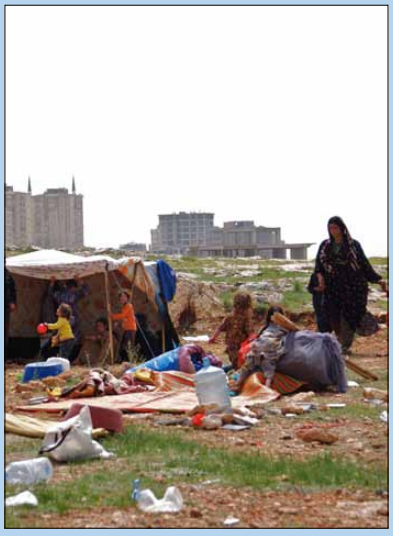

# جدولة القروض والحلقة المفرغة

أحمد الياس

**يقصد بالقرض الخارجي في معناه العام أنـــه الدين الذي تحصل عليه الدولة من الدول «ديون رسمية» أو المصارف الأجـنبية «ديون خاصة» أومن المؤسسات الدولـية مـثل صندوق النقد «ديون متعددة الاطـراف»، ويرتبط الاقتراض الخارجي ارتباطاً مباشراً بفجوة الموارد المحلية في محاولة من البلد المقترض لسد الثغرة بين حجم الادخار المتاح والاستثمارات المطلوبة، وبذلك فإن الاقتراض الخارجي مسألة طبيعية في ظروف البلدان النامية وحاجتها إلى تطوير هياكلها الاقتصادية وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي.**

ومما لا شك فيه أن استخدام القرض في مجالات إنتاجية سيساعد البلد المقترض على خدمتها، والمقصود بذلك دفع أقساطها إلى جانب الفوائد المترتبة مع تحقيق نمو مستديم يمكّن البلد من الاعتماد على مدخراته الوطنية في المديَيْن المتوسط والطويل، شرط أن تكون القروض بفوائد معتدلة وآجال طويلة. أما إذا كان أجل القرض قصير السداد وفائدته متقلبة، وكذلك في حال رفض الجهات المُقرِضة تقديم تمويلات جديدة تساعد على استكمال أغراض القرض الأصلي، أو استخدام البلد المُقترِض ذاته للقرض في أغراض استهلاكية، فإن من شأن ذلك أن يعيق عملية التنمية ويزيد من مصاعب خدمة القرض إلى درجة تدفع بالبلد المقترض إلى إعلان عدم قدرته على السداد أو إفلاسه.

تعود بوادر أزمة القروض الخارجية إلى الفترة اللاحقة لاستقلال البلدان النامية، وقد ارتبط تدفق القروض الخارجية إليها باكتمال مرحلة إعادة إعمار البلدان الأوربية، والموقف السلبي لحركات التحرر الوطني من الاستثمارات الخارجية. حيث تعرضت الكثير من الاستثمارات للتأميم والمصادرة ونزع الملكية. إلا أن حجم القروض وتكاليفها خلال تلك الفترة ظل عند مستويات معقولة بسبب ثبات أسعار الفائدة التي حررت بها وطول مدة الدفع، ولم توجد سوى حالات منعزلة لعدم قدرة البلدان المقترضة على خدمة قروضها

بيد أن الوضع تغير في بداية عقد السبعينات عندما قررت البلدان المصدرة للنفط «بلدان منظمة الأوبك» رفع الأسعار بشكل جماعي، لتقفز الأسعار من 1,69 دولار للبرميل الواحد إلى 11,65 دولاراً للبرميل في كانون الأول عام 1973. وهو ما أطلق عليه الصدمة النفطية الأولى، وتكرر الأمر ذاته في الصدمة النفطية الثانية عامي 1979-1980، حيث وصل سعر برميل النفط إلى 26 دولاراً للبرميل، ، وأطلق على هذه الفوائض مصطلح البترودولار.

وإلى جانب توافر الفوائض البترودولارية المتاحة للإقراض، فإن انخفاض أسعار الفائدة العالمية شكل عاملاً إضافياً دفع البلدان النامية إلى الإفراط في اللجوء إلى أسواق المال العالمية، وذلك إذا علمنا أن معدل الفائدة الحقيقي على القروض بين عامي 1970-1961 كان معدل سالب -معدل متوسط سعر الفائدة الاسمي على القروض كان أقل من معدل التضخم-، وبالنتيجة إن عقد السبعينات كان العقد الذهبي للإقراض، بحيث ان البلدان النامية دخلت مرحلة ادمان الاقتراض بسبب أعباء عملية التنمية وعدم مرونة سياساتها الاقتصادية، إلى جانب حلول مواعيد استحقاق قروضها التي كانت خدمتها تستغرق جزءاً كبيراً من حصيلة صادراتها، وهو مما استدعى سلوك آليات جديدة لمساعدتها- ومن ذلك اللجوء الى اعادة جدولة القروض في نادي باريس.

نادي باريس هو نادي دول حيث إنه يختص بعمليات جدولة القروض الرسمية فحسب، كما أنه نادٍ غير رسمي ليس له عضوية ثابتة أو هيكل تنظيمي محدد، بل إن نظامه أقرب ما يكون إلى مجموعة من الإجراءات والممارسات المتعارف عليها عبر عمليات جدولة القروض منذ بداياتها في

عام 1956 لإعادة جدولة قروض الأرجنتين.

ونقطة البداية في عملية إعادة الجدولة تكون بإعلان البلد المقترض عن رغبته في إعادة جدولة قروضه، إلا أن مجرد الإعلان لا يعني أن البلدان المقرضة ستستجيب للطلب وتوافق على إعادة الجدولة، فمن أولى الخطوات السابقة للاجتماع عقد مشاورات بين البلد المقترض وصندوق النقد لإجراء تقويم للوضع المالي للبلد، وهذه الخطوة شرط ضروري لا بد منه للإسراع في عقد الاجتماع.

وفي مرحلة تالية يتم تقديم طلب رسمي من البلد المعني إلى الحكومة الفرنسية للتفاوض حول تأجيل القروض، ولصندوق النقد والبنك الدوليين دور هام في المرحلة السابقة لعقد الاجتماعات، حيث تقوم المنظمتان بتقديم مساعدات لكل الأطراف فيما يتعلق بوضع البلد الطالب لإعادة جدولة قروضه.

تعقد اجتماعات النادي في مركز المؤتمرات الدولي في باريس بحضور البلدان المقرضة والبلد المقترض، ويحضر اجتماعات النادي بصفة مراقبين مندوبون عن المنظمات الاقتصادية الدولية، وغالباً ما تعقد الاجتماعات برئاسة فرنسا، كما يمكن أن تترأسها إحدى البلدان المقرضة الأخرى.

ويقوم ممثلو البلد المقترض بتقديم تقرير مفصل عن الوضع الاقتصادي ومؤشراته ومقدار التخفيف الذي يرونه ملائماً لقدرته على السداد، كما يعرض مراقبو الصندوق تقويمهم للوضع الاقتصادي للبلد المقترض ووضع ميزان مدفوعاته وآفاقه المستقبلية، وتعرض المنظمات الدولية الأخرى رؤيتها بهذا الصدد، وأخيراً يتوجه المقرضون بأسئلتهم واستفساراتهم إلى ممثلي البلد المقترض والمراقبين.

تتداول البلدان المقرضة فيما بينها الخطوط العريضة لعملية إعادة الجدولة، ويقوم رئيس المؤتمر بعرض مسودة أولية على ممثلي البلد المقترض، ومن النادر الموافقة على هذا العرض الأولي نظراً لتباين الآراء ورغبة البلد المقترض في الحصول على أكبر قدر من التخفيض لقروضه أو مد آجال الاستحقاق، ولذلك تعقد جلسة مسائية أو تؤجل المفاوضات إلى اليوم التالي ليتم الاتفاق على حزمة من الشروط العامة لعملية إعادة الجدولة، وتعقد اتفاقيات ثنائية بين البلد المقترض والبلدان المقرضة بشكل منفرد، وهذه الاتفاقيات تشكل الأساس القانوني لعملية إعادة الجدولة.

**ومن أهم القواعد التي تحكم أعمال نادي باريس:**

- لا يقبل النادي إعادة الجدولة ما لم يكن التقصير في السداد حتمياً،

أي أن البلد استنفد جميع الوسائل والسبل التي تمكنه من خدمة قروضه الخارجية، وصندوق النقد هو الجهة الموكل إليها تقدير حجم فجوة الموارد المحلية في البلد المقترض، فإذا وجد أن الاستخدامات تزيد على الموارد عد ذلك دليلاً للمقرضين على عدم قدرة البلد على الوفاء الحتمي لقروضه.

- لا يقبل النادي إعادة جدولة القروض ما لم يعقد البلد المقترض برنامجاً للتكيُّف الهيكلي مع صندوق النقد، وفي حال لم يكن البلد المقترض عضواً في الصندوق فإن إعادة الجدولة ترتبط بتعهده والتزامه باتخاذ إجراءات لتصحيح أوضاع اقتصاده.

وتعد هذه القاعد الأخيرة جوهر إعادة الجدولة؛ لأنها تشكل معيار نجاح العملية أو فشلها، كما أن لتقيد البلد المقترض ببرامج صندوق النقد بالغ الأثر في تقدير حجم التخفيض أو التخفيضات اللاحقة. ولا يتم تخفيض حجم القرض دفعة واحدة، وإنما وفق نسب محددة وعلى شرائح متتالية، ويرتبط تخفيض كل شريحة بالتزام البلد المقترض ببرامج التكيُّف الهيكلي.

أن الجدولة كاحد الآليات المستحدثة لحل أزمة القروض الخارجية عديمة الجدوى في تحقيق أهدافها المعلنة، حيث تشير الارقام ان مديونية البلدان النامية سجلت في مطلع الالفية الثالثة 2,2 تريليون دولار، ووصلت الى 3,3 تريليون في عام 2007، وفي هذه السنة المذكورة فقط دفعت البلدان النامية 372 مليار دولار كأقساط للقرض، و150 مليار كفوائد. وبعبارة اخرى اكثر تعبيرا عن هذه الحلقة المفرغة فأن البلدان النامية قد دفعت حتى الان 7,5 دولار مقابل كل دولار اقترضته عام 1980، ومع ذلك ما تزال مدينة بأربعة دولارات ، كما أن معدل اقتراضاتها ينمو بمعدل سنوي يقارب 8%، وهو معدل يزيد عن معدل نمو صادراتها.

# صادق جلال العظم.. الفيلسوف السوري المشاكس

سومر العبدالله

يعد الفيلسوف السوري، صادق جلال العظم، من أشهر النقاد العرب وأكثرهم حدة. بطروحاته وسجالاته الفكرية والثقافية التي تخترق التابو الشرقي في الدين والسياسة والمجتمع والفلسفة، وتكاد لا تخلو معظم مؤلفاته من مصطلح (نقد) أو(نقد ذاتي)، وهو المنتمي إلى أسرة أرستقراطية منفتحة، ساعدته لتجاوز عدة مصاعب حياتية أو فكرية قد أثرت على غيره من زملاء عصره في التوجه والتماسك الفكري في الأربعينيات والخمسينات والستينيات، زمن الأسئلة الوجودية الجديدة على منطقتنا كالعلمانية والقومية وسطوعها وانكسارها أمام هزيمة حزيران وسطوع نجم الإسلام السياسي على الواجهة، هذه الأسئلة واجهها العظم بالهدوء الذي فقده غيره ولم يستطيعوا التوفيق بين القديم والجديد.

مثل العظم ظاهرة في العالم العربي، وأقل ما يمكن أن يوصف (بالمثقف المشاكس)، حيث كانت البداية مع كتاب (النقد الذاتي بعد الهزيمة) ثم (نقد الفكر الديني) وبسببه حوكم وسجن ثم برئ، وفصل من الجامعة الأمريكية بسبب انزعاج الإدارة من كتاباته.

انتقل بعدها إلى عمان لكن سرعان ما وضع اسمه على قائمة الممنوعين من دخول الأردن ووضع على أول طائرة إلى بيروت، بسبب عمله مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في بيروت، عمل باحثاً في «مركز الأبحاث الفلسطيني» وأصدر كتاب (دراسات نقدية لفكر المقاومة الفلسطينية)، ففصل من المركز وتلقى تهديدات جدية.

لم ينتهي العظم من كل هذا، فبعد الضجة الكبيرة التي أثارها سلمان رشدي بروايته \آيات شيطانية\، أصدر العظم كتاب (ذهنية التحريم) ثم (ما بعد ذهنية التحريم) مدافعاً عن الحق في الكتابة، والتي فتحت عليه جبهات إسلامية عديدة خرج منها سالماً. بعد أن خرج سالماً من فتوى دينية عام 1970 اعتبرته ملحداً.

بالنسبة للثورة السورية، فمنذ بدايتها أخذ العظم موقفاً ثابتاً بتأييدها والدفاع عنها، وفي 2012\9\17 اختير رئيساً لرابطة الكتاب السوريين في القاهرة الذي يعتبر بديلاً عن اتحاد الكتاب في دمشق، ودخل في سجال واجه فيه الشاعر أدونيس في نقده للثورة السورية، وكان العظم من أول من أطلق مصطلح (العلوية السياسية) على غرار (المارونية السياسية) في لبنان أثناء الحرب اللبنانية.

ولد صادق جلال العظم عام 1934 في دمشق وتابع الثانوية في المدرسة الإنجيلية في صيدا (لبنان)، ثم حصل على درجة الليسانس في الآداب بامتياز من الجامعة الأمريكية في بيروت (اختصاص فلسفة)، وأتم دراسته العليا في جامعة (بال) في أميركا، حيث نال درجة دكتور في الفلسفة الحديثة.

شغل مناصب عدة في حياته، من أهمها أستاذ للفلسفة والفكر العربي الحديث والمعاصر في جامعة نيويورك والجامعة الأمريكية في بيروت، ثم عاد إلى دمشق ليعمل أستاذاً في جامعتها، قبل أن ينتقل للتدريس في الجامعة الأردنية في عمان، ثم أصبح سنة 1969 رئيس تحرير مجلة الدراسات العربية التي تصدر في بيروت، كما شغل منصب رئيس قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية في كلية الآداب بدمشق بين عامي 1998-1993. و عمل أستاذاً في العديد من الجامعات الأمريكية والأوروبية مثل جامعة برنستون وهارفارد هامبورغ وهومبولت وأولدنبورغ ، وهو عضو في أكاديمية العلوم والآداب الأوروبية.

حاز العظم على جائزة ليوبولد لوكاش للتفوق العلمي سنة 2004 والتي تمنحها جامعة توبينغن في ألمانيا، وترجمت أعماله لعدة لغات منها الفرنسية والإيطالية والإنكليزية والتركية والفارسية والألمانية والهولندية والسويدية والنرويجية.

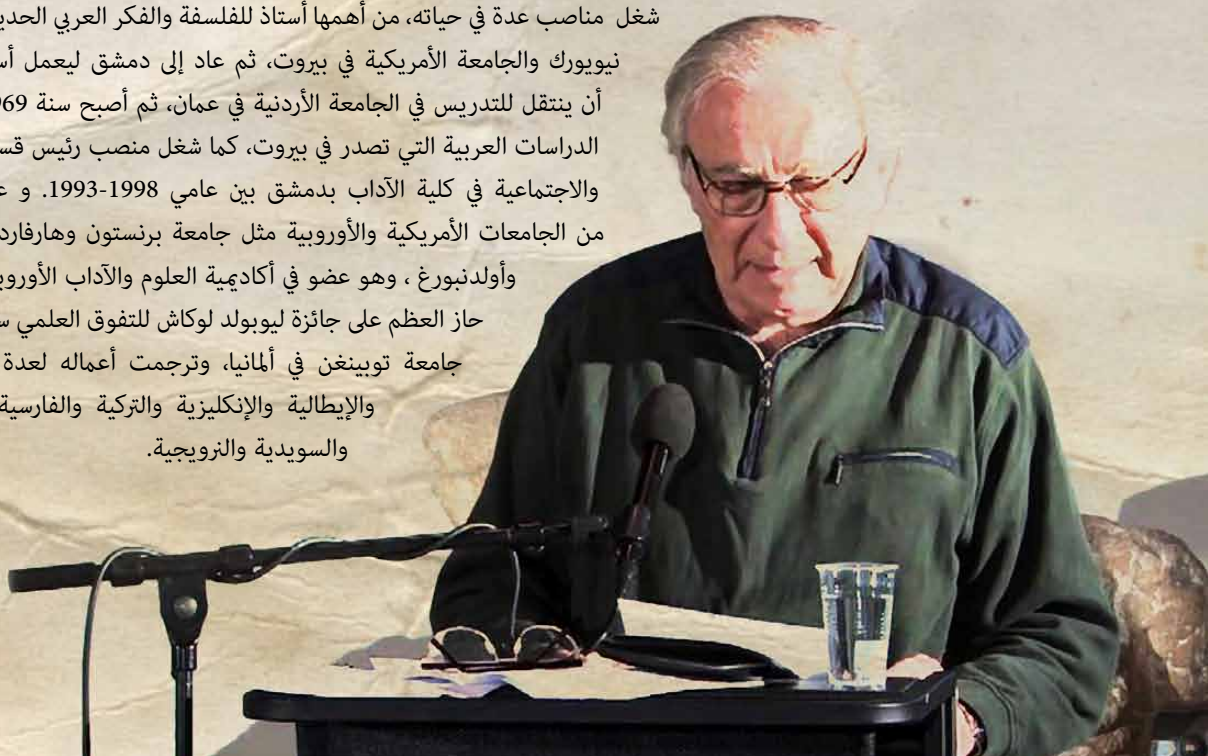

# فيلم ساحرة الحرب War Witch
## ومازال أطفال الحرب جنودها وشهداء الذاكرة..

عمار عكاش

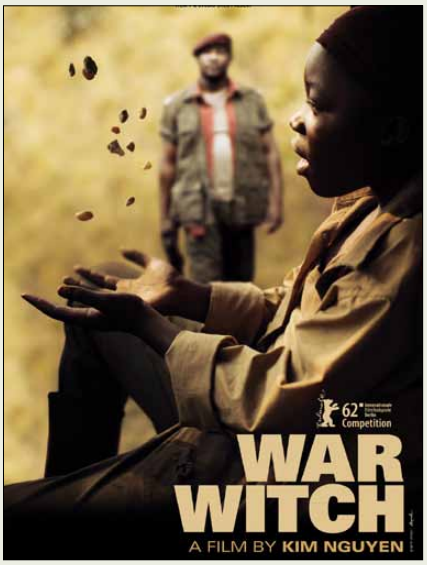


سمعنا الكثير عن أطفال الحرب في أفريقيا أولئك الذين يحملون سلاحاً يفوق طول قاماتهم الصغيرة، وربما أسرفت خيالاتنا في تصوّراتٍ نمطيّة عن أفريقيا السوداء موطن البدائيين والمتوحّشين، والقارة التي يطحنها الجوع والحروب الأهلية.

فلم ساحرة الحرب كفيل بتحطيم هذه الصورة؛ قصّة طفلة تبلغ من العمر 14 عاماً تسرد على طفلها الذي لم يولد بعد حكايتها كجندية تقاتل مع المتمردين، يحافظ المخرج الكندي Kim Nguyen بحرفيّة عالية على التوازن ما بين التأثير النفسي الوجداني في المشاهِد عدم الغرق في نزعة عاطفيّة مبالغ بها، وهي مطبّ الكثير من الأفلام التي تتناول فظائع الحروب. يبدو المنحى الواقعيّ بشكل خاص من خلال تقنيّة التصوير التي تكاد تقارب الأفلام الوثائقيّة في بعض لحظات الفلم كأنها عين مراقب خارجي يلتقط مشاهداته. فالفلم يبدأ دون مقدمات، يدخل المتمردون قرية الطفلة كونوما (الممثلة Rachel Mwanza) ويجبرها المتمرّدون على قتل والديها بعد تهديدها بتعذيبهم مالم تطلق النار عليهما، هي أول رصاصة تطلقها في جسدٍ حيّ وهي لحظة عبورها للبرزخ بين عالم الطفولة وعالم الحرب الذي يحكمه الدم والعنف وتموت فيه العواطف، فتقول البطلة كونوما في إحدى المشاهد: «كان عليّ أن أتعلم دفع دموعي لتصعد إلى رأسي». وفي إحدى المعارك يلقى جميع رفاقها حتفهم، لتكون الناجية الوحيدة، فيعتقد الجميع بأنها تمتلك قوىً سحريّة، وتُرقّى لتصبح «ساحرة حرب» ويؤمن المتمردون أنها تستطيع تحديد موقع القوات الحكومية المتربّصة بهم في الأدغال، يتبرّك بها قائد المتمردين الذي يتخذها لاحقاً خليلةً له. ورغم ان المخرج يشير إلى أن أحداث الفيلم تجري في بلد أفريقي يقع جنوب الصحراء الكبرى. يظهر قائد المتمردين وبحوزته حجر كولتان وهو معدن خام ثمين يعتبر أحد المواد الثمينة التي تغذي موارد الصراع في الكونغو، وهي إشارة غير مباشرة لربّما لأسباب الحروب التي تطحن أفريقيا.

الجانب الواقعي للفلم لا يستولي على الفلم كليّةً إنما يبقى جانب رمزي أيضاً ، يظهر في تكرار مشهد الموتى الذين يزرون كونوما كلما شربت «الحليب السحري» وهي مادة مخدرة مستخلصة من نسغ إحدى الأشجار، فيزورها والداها يكسو جلود أجسادهما لونُ رم اديّ؛ الرماديّ اللون الذي يميل إلى الكآبة ويحيل في المسيحية إلى الحداد والتوبة. إنها ذاكرة شهود الحرب التي لا تموت تبقى مثل كعب أخيل مقتلهم وجرحهم المفتوح.

سرد الفلم يأتي من خلال تقنية الفلاش باك أشبه بمونولوج داخلي بين كونوما التي تبلغ من العمر 14 عاماً وتسرد لطفلها الآتي قصتها كمقاتلة في صفوف المتمردين وبين كونوما التي كانت طفلة بريئة عمرها 12 عاماً، هذا المونولوج تعبير فنّي متقن عن هذا الصراع الدائم الذي يعيشه الناجون من الحروب حين يبدؤون بالعودة إلى الحياة المدنيّة، فتبدأ وحوش الذاكرة بزيارتهم من حين لحين ، فصدمة الحرب والعودة إلى حياة هادئة بسيطة صراع يلازم كل شهود الحرب، ربما فقط شهداؤها هم من يصعدون إلى السماء آمنين مطمئنين.

في المشهد الأخير للفيلم تصعد كونوما مع طفلها عربة نقل تقلّ ركاباً تفيض وجوههم طيبةً رغم القهر، يبتسمُ الركّاب لصوت الطفل في بارقة أمل لحياةٍ جديدة ربّما يعيشها جيل جديد، فيما تنام كونوما مكدودةً على أرضيّة السيارة وقد سُلبتْ منها طفولتها للأبد وترتفع الكاميرا رويداً رويداً عن وجه الطفلة مع أغنية هادئة لتترك سؤالاً خجولاً ربما لم يعد ذا قيمة كبيرة في أيامنا: إلى متى؟

## Free Press Unlimited
## الصحافة الحرة وغير المحدودة

تعمل منظمة فري بريس على ضمان أن الأخبار والمعلومات الموثوقة متوفرة للجميع حول العالم، خصوصاً في البلدان حيث لا توجد صحافة حرة. ومن خلال دعم الصحفيين والإعلاميين المحترفين المحليين، تعمل المنظمة على تمكين أكبر قدر من الناس للحصول الدائم على المعلومات اللازمة للمعيشة والتنمية.

المنظمة نشيطة في أكثر من 40 دولة وفي المناطق حيث تستطيع إحداث فرق، حيث تعمل هناك على تنمية قدرات الإعلاميين المحليين والمنظمات الإعلامية.

تدعم فري بريس «عملاء التغيير» هؤلاء من أجل تطوير معرفتهم ومهاراتهم من خلال العديد من النشاطات:

- تنمية القدرات الفردية
- التركيز على تقوية الإعلام المستقل وتطوير الإعلام الموجود وتحويله إلى منظمات مستقلة.
- عندما لا يكون هناك إعلام مستقل تقوم بتطوير مبادرات الصحفيين الموجودين هناك.
- توفير دعم متواضع في الأزمات.
- تسهيل تبادل المعلومات والخبرات بين الصحفيين الهولنديين المحترفين وأولئك في الدول النامية.

يتم كل هذا من خلال دعم المانحين، الممولين والمؤسسات الراعية.

## CARE
## منظمة رعاية

منظمة إنسانية رائدة تحارب الجوع حول العالم. تركز على العمل بجانب النساء الفقراء، وتمدهن بالموارد المناسبة لأن المرأة لديها القدرة على إعالة أسر بأكملها على الهروب من الفقر. تعمل المنظمة أيضاً على تعزيز الحلول الجديدة وتناصر من أجل تحمل المسؤولية العالمية.

**تسهل التغيير الدائم من خلال:**

- تنمية القدرات من أجل الدعم الذاتي.
- توفير فرص اقتصادية.
- تقديم الإغاثة في الطوارئ.
- التأثير على القرارات السياسية في كل المستويات.
- محاربة التمييز بكل أشكاله.

المهمة: خدمة الأفراد والعائلات في المجتمعات الأكثر فقراً في العالم.

الرؤية: تسعى إلى عالم من الأمل، التسامح والعدالة الاجتماعية حيث يتم التغلب على الفقر و الناس تعيش بكرامة و أمان.

النساء هم قلب عمل المنظمة ضمن جهودها في تطوير التعليم (تعليم الفتيات و تمكين الشباب) وأيضاً العنف المرتكز على النوع الاجتماعي. تقدم الرعاية الصحية و التغذية، زيادة النفاذ إلى المياه النقية و الصرف الصحي، تحسين الفرص الاقتصادية، الدخول في السوق ومشاريع التمويل الصغيرة، وحماية الموارد الطبيعية. تقدم المنظمة الإعانات الطارئة للناجين من الحروب والكوارث الطبيعية وتساعد الناس في بناء حياتهم من جديد.

## منظمة بيت قـامشلو

منظمة غير ربحية ثقافية مدنية، تم تأسيسها منذ سنتين في تاريخ 17 نيسان 2011، على يد مجموعة من الناشطين وعلى رأسهم نصر الدين أحمة.

ومنذ ذلك الحين كرس هذا البيت نشاطاته لتكريس مفهوم التربية المدنية والمجتمع المدني، حيث كانت من أولى شعاراته: (تحت سقفه نزرع العيش المشترك)، فكان بيت قامشلو بيتاً لكل السوريين باختلاف طوائفهم وديانتهم وقومياتهم، تجمعهم سوريتهم دون أي شيء آخر،

**يتألف بيت قامشلو من بيتين:** بيت للإيواء يضم الناشطين السوريين، وبيت ثقافي غني بمختلف الفعاليات الثقافية، جعل الطفل من أول اهتماماته، فأقيمت فيه نشاطات مختلفة للأطفال، منها ما هو تعليمي، كتعليم اللغات الإنكليزية والفرنسية والتركية، ومنها ما هو ترفيهي كدروس الموسيقى وورشات الرسم والألعاب الموجهة.

لم يقتصر نشاط بيت قامشلو على لأطفال فحسب، بل شمل كافة فئات وطبقات المجتمع من شباب وشعراء وأدباء ومحامين، فجعل من اهتماماته أيضاً إقامة محاضرات توعوية للشباب بالإضافة إلى الأمسيات الشعرية والموسيقية والأدبية وورشات العمل المتخصصة للإعلاميين والمحامين.

يعمل بيت قامشلو من خلال نشاطاته على ترسيخ مفهوم العيش المشترك والتسامح الديني والطائفي والحرية الفكرية.

Qamishlo House
بيت قامشلو بيت كل السوريين

## مؤسسة الإغاثة والتنمية الإنسانية السورية
## Najda-Now International

najda now
نجدة ناو
Najda Now International

تتمحور إستراتيجية المؤسسة نجدة ناو حول العمل الانساني- التنموي، **ويتركّز عملها في المجالات التالية التي يمكن اعتبارها محاور عامة:**

**الاستجابة للطوارئ والأزمات:** يحتم هذا المحور الواقع الفعلي الحالي في سوريا و يشمل تلبية نداء المتضررين والمنكوبين والمهجرين والاستجابة الفورية لما تتطلبه مختلف الازمات الطارئة كالفيضانات والاعاصير والزلازل والحروب وغيرها .

**الرعاية الصحية:** تأمين علاج الجرحى والمصابين المحرومين من رعاية الدولة والمؤسسات الاجتماعية والصحية الأخربالاضافة الى تقديم نوع رعاية الطفولة والأمومة، الغذاء الصحي والتصدي لسوء التغذية، المياه الآمنه صحيا، الصحة النفسية والاجتماعية ودعم البحوث العلمية المتعلقة بالأمراض الفتاكة.

**التوعية والتربية الديمقراطية والتعليم:** من ناحية أخرى فهناك برامج للتبادل التعليمي والتربوي والتثقيفي مع المؤسسات المحلية والعالمية التي تعمل في هذا المجال. ومتابعة تعليم الاطفال الذين لم يستطيعوا ذلك لأسباب قاهرة، كبرامج محو الأمية من بين أولويات المؤسسة .

الدخول في شراكات استراتيجية مع المنظمات الدولية والمؤسسات العالمية المستقلة ،من اجل رفع الكفاءات المؤسسية ودعم القدرات الذاتية لرأس المال البشري والإلتزام المباشر في تنفيذ مشاريع البنى التحتية.

**وباعتبار المؤسسة نجدة ناو منظمة غير ربحية تهدف الخدمة العامة فهي تحمل رسالة إغاثة المحتاجين والمتضررين من الأزمات والكوارث من خلال:**

- المساهمة في نشر روح التسامح بين المواطنين على مستوى سوريا لخدمة المحتاجين والمتضررين مهما اختلفت انتماءاتهم القومية والدينية وما إليها.
- مد جسور التعاون مع المنظمات المحلية والعالمية المشتركة في العمل الإنساني.
- توفير الدعم المادي لبرامج البِر المختلفة.
- نشر ثقافة التكافل الاجتماعي واحترام التعدّدية في المجتمع السوري
- تشجيع العمل التطوّعي في مختلف جوانبه الإنسانية.
- الدعم المعنوي لأصحاب المبادرات الإنسانية المتميزة .

facebook

# عندما قررت أن أصبح كردياً

ملاذ الزعبي

كان يوماً مشؤوماً... لم أجد من وسيلةٍ للتضامن مع أهالي المدن والبلدات السورية الكردية الواقعة تحت نيران داعش إلا بستاتوس فيسبوكيّ سيقلب كل الموازين العسكرية والجيوسياسية والاقتصادية والإعلامية: «أنا كردي من حوران». ما هي إلا لحظاتٌ حتى قام الرسام الكلاسيكيّ والمعارض الحاذق والسياسيّ الوطنيّ والكاتب البارز كمال اللبواني بحذفي من قائمة أصدقائه الفيسبوكيين. لكن هذا الحادث الأليم، وعلى الرغم من إقراري ببالغ جسامته، لن يكون شيئاً بالقياس إلى ما تبعه.

فزوجتي كالت لي تهمة السعي إلى الانفصال عنها، وجنيفر أنيستون اعتبرتني المسؤول الأول عن انفصالها عن براد بيت، لكنها وللأمانة، لم تذكر اسمي فيما يخص ارتباط زوجها السابق بأنجلينا جولي. وليت الموضوع وقف عند حدود براد وجنيفر وأنجلينا وهذه الشلّة، فديمة الجندي حملتني مسؤولية انفصالها عن فراس دهني، وعمر البشير اتهمني في اتصالٍ هاتفيٍّ بالضلوع في انفصال جنوب السودان عن شماله، وألمح إلى مسؤوليتي الأكيدة في أيّ انفصالٍ محتملٍ لدارفور. وكييف اعتبرتني مشاركاً في انفصال شبه جزيرة القرم، وصنعاء محرضاً على انفصال جنوب اليمن، ونيو دلهي داعماً للانفصاليين الكشميريين، وموسكو نصيراً للانفصاليين الشيشان، ومدريد مسانداً لانفصال الكتلان والباسكيين، ولندن منحازاً لانفصال الإسكتلنديين، وبكين مؤيداً لانفصال التيبت، والرباط مناصراً لانفصال الصحراء الغربية.

لم يقف الأمر عند هذا الحدّ، فبعد ساعةٍ ونصفٍ على كتابة الستاتوس، أصيبت جارتنا الحامل في شهرها الثامن بانفصالٍ المشيمة عن الرحم، وأشعرتني عائلتها، بطريقةٍ أو بأخرى، بأن ثمة مسؤوليةً تقع على عاتقي في هذه المصيبة. حاولت اللجوء إلى مشاهدة التلفاز على أمل الخروج من سلسلة اللعنات هذه، فكانت أوّل قناةٍ تطلع في وجهي تعرض فيلم «انفصال نادر وسيمين» للمخرج الإيرانيّ أصغر فرهادي. أغلقت التلفاز وأنا أرغي وأزبد، وعزمت مباشرةً على مراجعة الطبيب النفسيّ عابد فهد لعلّي أحصل على تفسيرٍ يشفي غليلي، فشخّص حالتي على أنها نوعٌ من أنواع الانفصال.. عن الواقع، يشبه ذاك الذي يعيشه ساسة المعارضة السورية ورئيس النظام بشار الأسد.

حاولت الترويح عن نفسي بالخروج في رحلةٍ إلى إحدى الغابات مع مجموعةٍ من الأصدقاء، ولكن ما أن انقضت نصف ساعةٍ على تجوالنا في الغابة حتى انفصلت عن باقي المجموعة وضللت طريقي. عدت إلى المنزل بعد جهدٍ جهيدٍ وجلست في الركن الشماليّ الشرقيّ من البيت، فاعتبرتني زوجتي ساعياً لإنشاء كياني الخاصّ بي في شقتنا المتواضعة، دون الأخذ بالاعتبار حاجاتها وخصوصياتها الاجتماعية والثقافية.

شتمت الساعة التي ارتأيت أن أتضامن فيها مع أحد، وقرّرت، مقبلاً غير مدبر، أن أحذف تلك الستاتوس المشؤومة، مع إدراكي لكل التقهقر العسكريّ والجيوسياسيّ والاقتصاديّ والإعلاميّ الذي سينتج عن ذلك، إلا أن خدمة الإنترنت كانت منفصلةً لعدم دفعي الفاتورة منذ ثلاثة أيام.

إلى المعارضين السوريين من أتباع المنهج البعثيّ، المصابين بانفصال الشبكية فيما خصّ الشأن الكردي: آزادي لعقولكم.

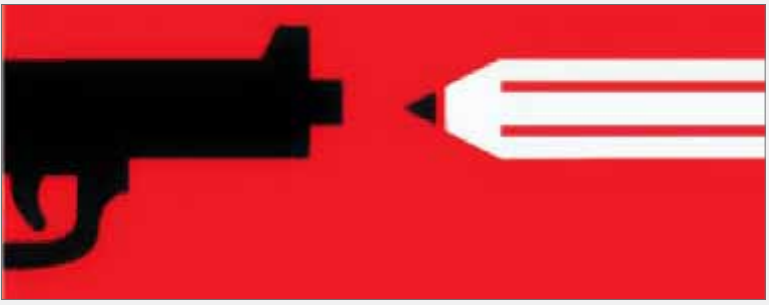

آذار / مارس ٢٠١٤
تقرير بحثي

# بناء السلام داخل المجتمعات المحلية السورية

يعمل قادة المجتمعات المحلية في جميع أنحاء سوريا على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة آثار النزاع ومنع العنف. إذ يقومون بالتفاوض حول وقف إطلاق النار والهدنة، مع العمل على تأمين إطلاق سراح السجناء أو تبادل الجثث وتسليمها إلى أسرهم، والتوسط في النزاعات المحلية، والعمل للحفاظ على العلاقات بين الطوائف من خلال تعزيز التعايش بين مختلف الجماعات العرقية والدينية. ولدى قادة المجتمع هؤلاء القدرة على حشد وتحريك المجتمعات المحلية للالتفاف حول عمليات السلام المحلية ويعود ذلك إلى «القدرة على إحلال السلام» التي يمتلكونها، على أساس الشرعية التي يتمتعون بها في مجتمعاتهم المحلية، الوصول إلى مجموعة واسعة من العلاقات، وإتباع نهج قائم على حل المشاكل.

ومن بين الآليات المحلية المستخدمة من قبل قادة المجتمع المحلي لتعزيز السلام البنى الاجتماعية التقليدية / العشائرية، وهيئات التحكيم الدينية والمحاكم / الوسطاء المدنيين المستقلين، فضلاً عن لجان السلام المحلية المتخصصة. ويمثل قادة المجتمع هؤلاء، والآليات التي يعملون من خلالها على إدارة الصراع، «موارد سلام» هامة في سوريا، والتي أثبتت إمتلاك القدرة على إعادة العلاقات المجتمعية المقطوعة، وتخطي خطوط النزاع والشروع في حوار محلي. على هذا النحو، يمكن لموارد السلام هذه، إذا ما تم دعمها بشكل صحيح، أن تسهم إسهاماً كبيراً في عمليات السلام والمفاوضات السياسية الوطنية.

**يقدم هذا التقرير وصفاً لأعمال قادة المجتمع المحلي التي تصب في طليعة الجهود الرامية إلى بناء السلام في سوريا، والآليات التي يستخدمونها. كما يوفر برنامجاً حول كيفية دعم «موارد السلام» هذه على نحو أفضل، كي يتسنى لهم تقديم مساهمة أقوى في عملية السلام على الصعيد المحلي والوطني.**

يوثق هذا التقرير نتائج عملية تحديد موارد السلام المحلية في سوريا، التي أجريت بين شهري كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ وشباط / فبراير ٢٠١٤ وتم اختبارها في منتدى الحوار في آذار/مارس ٢٠١٤ . تتوافر مزيد من المعلومات عن عملية التحديد في قسم المنهجية في الجزء الخلفي من التقرير.

ويتم تمويل هذا المشروع من قبل مجموعة صد النزاعات في المملكة المتحدة. ويتحمل معدو التقرير المسؤولية الخالصة عن محتويات التقرير، وهي لا تعكس بالضرورة وجهات نظر المملكة المتحدة.

Foreign & Commonwealth Office

يمكنكم تصفح التقرير على الرابط: http://ccsdsyria.org/files/peace_resouces_report_ar.pdf